٢ مِنَ الاقْتِصَادِ إلى السِّيَاسَة

مع المصارف

صباح ٥ حزيران ١٩٦٧ توجهت إلى القصر الجمهوري في منطقة سن الفيل، حيث كان يقيم الرئيس شارل حلو، وكنت على موعد معه لأتلو أمامه اليمين القانونية بعد أن عينت أول رئيس للجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان المركزي. وكان هذا ما يقضي به القانون قبل تسلّم مهام مركزي الجديد. وكان في انتظاري في القصر عضوا اللجنة بشارة فرنسيس وفلادو خلاط، ولم أكن قد التقيتهما قبلاً، فتعارفنا.

عندما دخلت القصر استلفت نظري وجود ضابط من الجيش اللبناني قابعاً في جانب من الردهة لا يلوي على أحد، مكبًّا ينصت بكل مجامعه إلى جهاز راديو بين يديه على منضدة. فسألت جنديًّا كان هناك عن الخبر فقال: «ألم تسمع؟ لقد اندلعت الحرب. شن الجيش المصري هجوماً على إسرائيل والمعركة الآن محتدمة بكل الأسلحة: البرية والجوية والبحرية». فسألت عن مجرى القتال فقال: «يبدو أن الجيش المصري يكيل للجيش الإسرائيلي ضربات موجعة جدًّا على كل الجبهات».

تابعت طريقي بين المصدق وغير المصدق، وقد خيمت عليّ سحابة من المهابة أثقلت صدري. وجدتني مغموراً بالشعور بأنني كمواطن عربي وُضعت فجاة على غير وعي مني أو إرادة، على مفترق مصيري في مواجهة مع القدر: فإما أن يكون خلاص وكرامة وإما أن تكون هزيمة ومذلة.

بعد لحظات أُدخلنا غرفة صغيرة نسبيًّا، في وسطها مكتب خشبي رُصفت عليه بعض أدوات الكتابة. ووراءه وقف الرئيس شارل حلو فاستقبلنا مصافحاً بوجه غشيته

ظلال من التجهّم والغم. ووقف إلى جانب من المكتب مدير غرفة رئاسة الجمهورية إلياس سركيس وفي يده ورقة. لم نمكث في الغرفة سوى لحظات معدودات بقينا خلالها جميعاً واقفين، وكان واضحاً أن الرئيس حلو كان على أحر من الجمر لإنهاء مقابلتنا لكي يتمكن من الفراغ إلى متابعة أحداث المواجهة المصرية الإسرائيلية.

توجه الرئيس حلو إلينا بكلمة مقتضبة قال فيها إن الموقف في غاية الحرج والخطورة، وإن الكثير مما يتصل بمصير الوطن يتوقف على النتائج التي سوف تتمخض عنها الحرب التي انفجرت ذلك الصباح، وإن على كل مسؤول، كل في نطاق مسؤولياته، أن يقوم بواجباته بجهد مضاعف وحرص متناهٍ حتى يتمكن البلد من اجتياز المرحلة الدقيقة التي يمر فيها بسلام وعافية. وأردف بكلمة مقتضبة حول المهمات الصعبة والمسؤوليات الجسيمة التي تترتب علينا كأول لجنة للرقابة على المصارف في لبنان، خصوصاً في المرحلة الأولى التي يتعين علينا خلالها القيام بدور أساسي في إصلاح الوضع المصرفي بالتعاون مع مصرف لبنان، وأوصانا أن نتوخى التوافق أو الإجماع في قرارتنا نظراً لأهمية النتائج التي تترتب عليها. ثم التفت إلى الياس سركيس ودعاه إلى تلاوة نص اليمين القانونية لأردده وراءه. وكذلك فعل زميلاي بعدي.

كان ذلك أول لقاء لي مع الياس سركيس، ولم يكن لي معرفة شخصية به قبل ذلك. إلا أنني كنتُ بدأت أسمع اسمه منذ العام ١٩٦٣، عندما عُيّنت عضواً في مجلس إدارة معهد التدريب على الإنماء في وزارة التصميم، في عهد الرئيس فؤاد شهاب، وكان ذلك المعهد قد أنشىء بناء على اقتراح من بعثة إيرفد الفرنسية التي استقدمها الرئيس فؤاد شهاب لدراسة الحاجات الإنمائية للبنان ووضع تصور أولي لسبل إنمائه. وكان عثمان الدنا، وزير التصميم آنذاك، هو الذي رتّب تعييني في مجلس إدارة المعهد، بالطبع مع احتفاظي بعملي رئيساً لدائرة إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت وأستاذاً فيها. وكنت في سياق مداولاتنا في مجلس الإدارة أسمع اسمين يتكرر ذكرهما. هما الياس سركيس وشفيق محرم. فكان من الواضح أن أمراً في الإدارات الحكومية لم يكن ليتم إلا بموافقة أحدهما أو بتدخل منه. فكلما كان لمعهد التدريب على الإنماء شأن مع إحدى الإدارات، كان السبيل لإنجازه الاتصال بأحدهما من قبل إما رئيس مجلس إدارة المعهد فؤاد النجار أو مديره المونسنيور يوحنا مارون.

أنشئت لجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان بموجب القانون ٦٧/٢٨ الصادر في شهر أيار ١٩٦٧، والذي تضمن نصوصاً أخرى تتعلق بالإجراءات المطلوبة على صعيد الإصلاح المصرفي الذي ظهرت الحاجة إليه ملحّة وضاغطة إثر وقوع أزمة بنك أنترا عام ١٩٦٦. وكانت اللجنة مستقلة عن مصرف لبنان إداريًا، إلا أنها كانت

منشأة كما يستدل من اسمها، «لدى مصرف لبنان». وذلك بمعنى أنها موجودة ماديًا ضمن إطار مصرف لبنان: مكاتبها في مبنى مصرف لبنان وكل موظفيها مرتبطون وظيفيًا به، منه يستمدون رواتبهم ويسري عليهم النظام الذي يسري على موظفيه. مع ذلك فاللجنة برئيسها وعضويها مستقلة عن مصرف لبنان بمعنى أن حاكم المصرف لا سلطة له ألبتة عليهم، وليسوا مسؤولين تجاهه، وليس بينه وبينهم أي نوع من العلاقة العمودية. كل ما يخول القانون حاكم مصرف لبنان هو طلب المعلومات من اللجنة أو مطالبتها بإجراء دراسة معينة تتعلق بأوضاع المصارف. واللجنة مسؤولة نظريًا أمام مجلس الوزراء، باعتباره الجهة التي تعين اللجنة. تلك المزاوجة بين استقلالية اللجنة وتبعية جهازها لمصرف لبنان لم تكن بالطبع صيغة فعالة، وكانت سبباً لشيء من العقم والتعقيد.

والقانون الذي أنشأ لجنة الرقابة على المصارف أنشأ أيضاً الهيئة المصرفية العليا، وهي عبارة عن مجلس يضم حاكم مصرف لبنان رئيساً وأحد نواب الحاكم وأحد عضوي لجنة الرقابة على المصارف ورئيس المؤسسة الوطنية لضمان الودائع ومدير عام المالية وأحد القضاة أعضاء. وإثر تشكيل الهيئة ومباشرة عملها سرعان ما تبينت لها الحاجة إلى مشاركة رئيس لجنة الرقابة في مداولاتها. فأصبح حضوره جلسات الهيئة عرفاً مقراً ومسلماً به منذ بداية عهدها. وهكذا وُجدت بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف رابطتان عمليتان من خلال الهيئة المصرفية العليا. فالهيئة التي يرئسها حاكم مصرف لبنان وتضم أحد نوابه، يحضرها رئيس لجنة الرقابة على المصارف وهي تضم عضواً في اللجنة. فالهيئة بهذا المعنى هي نقطة اللقاء التنظيمية بين المصرف واللجنة. لذلك كانت الهيئة هي الملتقى الذي أتاح لي مجال التعرف عن كثب على الرئيس سركيس ومجال الاحتكاك به والتعامل معه على نحو شبه يومي.

رشحني للجنة الرقابة على المصارف صديقي الحميم الدكتور خليل سالم، مدير عام المالية آنذاك. وكنت منذ نشوب أزمة بنك إنترا أعيش معه عن كثب همّه المصرفي. فبعد وقوع الأزمة بوقت قصير صدر قرار من وزير المالية أنشأ بموجبه لجنة وعيّن خليل سالم رئيساً لها وعينني والمحامي سامي الشماس عضوين فيها، وكلفها مهمة البحث عن حل لوضع بنك إنترا بعد انهياره. فتقدمنا بعد حين بأفكار كانت هي النواة الأولى لبحث مستفيض وواسع أدى في النتيجة إلى الحل الذي اعتمد فيما بعد لوضع المصرف المذكور. وصدرت في تلك الحقبة سلسلة من الإجراءات والنصوص على صعيد مصرف لبنان ووزارة المالية كما صدرت تشريعات تتعلق بالمصارف، وكان خليل يشركني دوماً في درسها وبحثها ومناقشتها، وأسهمت معه من موقع الصداقة في وضع الكثير من المقترحات التي تضمنتها. فتوثقت العلاقة عبر كل ذلك بين خليل وبيني ونمت بيننا ثقة

متبادلة لا حدود لها. فجاء ترشيحه لي لرئاسة لجنة الرقابة على المصارف لدى إنشائها لأول مرة نتيجة طبيعية، حتى لا أقول حتمية، لتطور العلاقة بيننا.

وقبل صدور مرسوم تشكيل اللجنة، تلقيت مخابرة من خليل يستطلع رأيي في إمكان تعييني عضواً في اللجنة بدلاً من تعييني رئيساً لها، ومتمنياً عليّ عدم الاعتراض. فسألت عن السبب الذي دعاه إلى هذا التحول في التفكير، مستغرباً، فقال إنه ببساطة وجود بشارة فرنسيس في مصرف لبنان براتب شهري مقداره خمسة آلاف ليرة. ولما كان الاتجاه عدم دفع أكثر من ذلك الراتب فإن تنصيبه رئيساً للجنة يحل مشكلة، بينما إذا عُيّنت أنا رئيساً فسيكون من الضروري منحي راتباً أكثر من الراتب الذي كان يتقاضاه بشارة. وفي ذلك تجاوز للمبلغ المقرر. فأجبت أنني أتشبث بمنصب رئاسة اللجنة، وإذا كان هناك مانع يحول دون إعطائي أكثر من خمسة آلاف ليرة شهرياً فإنني لا أمانع في مساواة راتبي مع راتب العضو، فليس الراتب هو المهم، ولكنني في أي حال أؤثر البقاء في الجامعة الأميركية أستاذاً على قبول منصب غير محدد الصلاحية كمنصب العضو في لجنة الرقابة. وبعد أقل من ساعتين عاد خليل فخابرني هاتفياً ليقول إن الرأي قد قرّ على تعييني رئيساً للجنة.

عندما تسلمت مهامي رئيساً للجنة الرقابة على المصارف كان فيليب تقلا حاكماً لمصرف لبنان. ولكن بعد شهر اتخذ مجلس الوزراء قراراً يعين بموجبه الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان لمدة سنة واحدة بصورة استثنائية في غياب فيليب تقلا الذي أصبح وزيراً للخارجية في الحكومة. وفي نهاية السنة عين الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان لولاية كاملة، أي لستِّ سنوات جديدة.

أمضيت ست سنوات رئيساً للجنة للرقابة، كنت إبّانها بحكم عملي من جهة وبحكم الجوار من جهة ثانية على اتصال وثيق شبه يومي مع الحاكم الياس سركيس. خضنا معاً معركة الإصلاح المصرفي عبر سنة ونصف السنة، أي حتى نهاية العام ١٩٧٨، وهي الفترة التي حددها القانون لإنجاز عملية الإصلاح بموجب تدابير استثنائية وضع القانون أسسها. فكانت تجربة مشتركة غنية جداً، حفلت بالإجراءات والقرارات والخطوات الجذرية التي فرضتها أوضاع داخل الجهاز المصرفي كشفتها أزمة بنك إنترا أو نجمت عن ذيول تلك الأزمة ومضاعفاتها. فكنت باسم لجنة الرقابة أرفع التقارير والتوصيات حول أوضاع المصارف إلى الهيئة المصرفية العليا، وكنت أدعى إلى حضور جلساتها لأشارك في مناقشة أوضاع المصارف مع المسؤولين عنها، وكان هؤلاء يُدعون أيضاً للمثول أمام الهيئة للإدلاء بوجهات نظرهم في الدفاع عن أوضاع مصارفهم، حيث

أن نظام الهيئة كان يقضي بالاستماع إلى المسؤولين عن المصرف قبل اتخاذ أي إجراء بحقه.

خلال فترة الإصلاح المصرفي تلك اتُّخذت سلسلة طويلة من الإجراءات والتدابير، وُضعت بموجبها عشرة مصارف قيد التصفية طبقاً لنظام وضع اليد الذي استحدثه القانون، ووضعت خمسة مصارف أخرى قيد التصفية طبقاً لنظام التصفية الذاتية، وبتشجيع من لجنة الرقابة والهيئة المصرفية تمت عمليتا اندماج بين أربعة مصارف في مصرفين، واتُّخذت ترتيبات لا حصر لها بالاتفاق مع إدارات عدد كبير آخر من المصارف بغية إصلاح أوضاعها أو تحسينها.

وفي سياق عملية التنقية والإصلاح تلك كانت الهيئة المصرفية العليا، برئاسة الحاكم الياس سركيس، تتحرك بطبيعة الحال بناء على تقارير لجنة الرقابة على المصارف وتوصياتها. ولا أذكر أن الهيئة ردت طلباً للجنة أو رفضت توصية منها. وقد لفت نظري ما كان يتحلى به الياس سركيس من موضوعية وتجرد وترفع وجرأة، متجاوزاً الكثير من الاعتبارات الشخصية. فكان بين المصارف التي طالتها يد التنقية والإصلاح مصارف يشارك في ملكيتها أو يقوم على إدارتها أشخاص تشدهم إلى الياس سركيس روابط من الصداقة الحميمة. فلم يتورع عن إحالة تلك المصارف على التصفية مع ما كان يترتب على تطبيق نظام وضع اليد من نتائج حكمية تقضي بمنع المسؤولين عن المصارف، بمن فيهم جميع أعضاء مجلس الإدارة، عن السفر إلى الخارج وإلقاء الحجز على كل ممتلكاتهم ريثما يحاكمون وتحدد مسؤولياتهم.

وقد أصابت تلك الإجراءات لا أقل من ثلاثة أعضاء في المجلس النيابي من المعدودين على التيار الشهابي الذي كان الياس سركيس من الملتزمين به، لا بل كان من نجومه البارزين، فلم يتردد في ضربهم، تجاوباً مع توصيات لجنة الرقابة، مع علمه بأنه سيكون بأشد الحاجة إلى أصواتهم بعد أقل من سنتين عندما يخوض معركة رئاسة الجمهورية خلال العام ١٩٧٠. ومن يذكر أن سركيس خسر المعركة بفارق صوت واحد يدرك حراجة موقفه في التعرض لأي نائب. هذا مع العلم أن النواب الثلاثة الذين طالتهم تلك الإجراءات اقترعوا في النتيجة إلى جانب سركيس في معركته ضد الرئيس سليمان فرنجية يوم الانتخاب.

ومن غريب المفارقات أن حكومة جديدة تألفت خلال العام ١٩٦٩، أي إثر الانتهاء من تنفيذ برنامج الإصلاح المصرفي، جاء فيها نائبان من أولئك النواب الثلاثة، أحدهما وزيراً للخارجية. فأجريت لهما ترتيبات خاصة لرفع الحظر عنهما فيما يتعلق

بالسفر خارج لبنان، ولكن الحجز على أملاكهما بقي ساري المفعول حتى انتهاء التحقيقات القضائية.

كانت تلك التجربة المشتركة الزاخرة بالأحداث سبباً لتوطيد العلاقة بين الياس سركيس وبيني، في إطار من الثقة والاحترام المتبادلين على نحو تجاوز كثيراً حدود ما كانت تقضي به طبيعة العلاقة بين حاكم مصرف لبنان ورئيس لجنة الرقابة على المصارف. فكانت بيننا لقاءات شبه يومية، وأحياناً أكثر من لقاء واحد في اليوم الواحد، لمناقشة مواضيع لا شأن مباشراً للجنة الرقابة على المصارف بها. فكان يتداول معي في السياسة النقدية وفي الحالة الاقتصادية العامة وفي التطورات النقدية والاقتصادية العالمية وفي الوضع المالي للدولة وفي شتى الاجراءات والتدابير التي يفكر مصرف لبنان في اتخاذها على مختلف الصعد الداخلة في اختصاصاته. وذات يوم طلب مني أن أكون على رأس اللجنة الفاحصة التي أولاها إجراء امتحانات للمرشحين للترقية إلى رتبة نائب مدير داخل المصرف المركزي. وأذكر أنه تلقى يوماً مخابرة من أحد السياسيين يراجعه في شأن أحد المرشحين وكنت إلى جانبه، فسمعته يقول: «أرجوك عدم مراجعتي في مثل هذا الشأن. النتيجة تقررها لجنة فاحصة كلفت رئيس لجنة الرقابة برئاستها. وأنا على ثقة بأنه سيوصل إلى كل ذي حق حقه». وبعد أن أقفل جهاز الهاتف التفت إليّ وقال: «أردتك رئيساً للجنة لأردّ بك كيد المداخلات».

وفي خضم تلك التجربة كنت أجد دوماً في صديقي خليل سالم، مدير عام المالية، خير نصير وسند ومعين. فكنت كلما واجهت مشكلة أشركته في تذليلها، وألفيته دوماً على أكثر من استعداد للتجاوب معي من غير تحفظ أو وجل.

ولما كانت المرحلة غنية بالتجربة الإصلاحية على الصعيد المصرفي. فقد كانت زاخرة بالنسبة إليّ بالتجارب الجديدة على الصعيد الشخصي فالمناصب التي تقلبت فيها قبل ذلك لم تكن لتتيح لي مجال الاحتكاك الواسع مع الناس. فقضيت معظم الوقت قبل ذلك أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت، وتخللت مدة خدمتي في الجامعة فترة سنتين قضيتها في الكويت خبيراً مالياً لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وفي كل الأحوال كانت حلقة اتصالاتي محدودة للغاية. أما على رأس لجنة الرقابة على المصارف، فقد وجدتني فجأة في موقع وضعني في تماس يومي مع جميع المسؤولين في مصرف لبنان المركزي، صغارهم وكبارهم، ومع المسؤولين في كل المصارف، وأحياناً كثيرة مع كبار المسؤولين في الحكم، من رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء إلى وزير المالية والمسؤولين الإداريين في وزارة المالية، ومع الكثير من المحامين العاملين

لحساب المصارف، ومع مدققي الحسابات والمحاسبين. وأعترف أنني، من خلال هذا الفيض من التواصل مع الناس، صدمت كثيراً وتعلمت كثيراً.

صادفت خلال تلك الحقبة من حياتي من الوقائع ما ظل طريفه عالقاً في ذهني أتندر بالحديث عنه. من ذلك أن أحد المصارف، بعد أن انكشفت لنا عيوبه وأصبح مرشحاً للتصفية طبقاً لنظام وضع اليد، تحول إلى موضوع مناقشة شبه يومي مع المسؤول الأول فيه، الذي كان المساهم الأكبر فيه أيضاً. وقد درجنا في لجنة الرقابة على المصارف على فتح باب الحوار مع المسؤولين عن المصرف المرشح للإعدام قبل عرض أمره على الهيئة المصرفية العليا، عسى أن يكون لديهم جواب على مآخذ اللجنة أو عسى أن تتفتق حيلتهم عن وسيلة لإنقاذ المصرف بتدعيم أوضاعه عن طريق إدخال رساميل جديدة عليه من إمكانات أصحابه الذاتية أو من مساهمين جدد أو خلاف ذلك. فجاءنا ذلك المسؤول يوماً تستخفه النشوة ليبشّرنا بأنه باشر بسياسة جديدة لتحصيل كل الديون التي كانت موضع شكنا أو التي اعتبرناها غير قابلة التحصيل. وعندما سألناه عن الجديد قال: «إنني استخدمت اثنين من حثالة القوم المشاغبين وأودعتهما لائحة ببعض المدينين ذوي الحسابات المشكوك في تحصيلها وكلفتهما بأن يطوفا على منازل هؤلاء بعد منتصف الليل وأشرت عليهما بأن يواصلا طرق باب كل منهم بعنف حتى يفتح لهما فيطالبان المدين بدفع ما يستحق عليه. فإذا ما استنكر منهما ملاحقته في تلك الساعة المتأخرة من الليل بعد أن أخلد إلى النوم، كما من المفروض بديهة أن يكون قد فعل، فما عليهما إلا أن يصيحا في وجهه بما معناه: وكيف تستطيع إغماض الجفن وتنام بينما أنت مثقل بالديون. ومع تكرار المضايقة بقحّة متزايدة ليلة بعد ليلة، لا بد أن يسارع صاحب الدين إلى تسديد دينه». ذهلنا لما سمعنا من مضحك مبكٍ، وقررنا عند ذلك أن لا سبيل للتعامل مع ذاك المصرفي ولا حيلة لإنقاذ مثل ذاك المصرف.

وقبل تلك الحادثة، جاءنا ذلك المسؤول ليناقشنا في لجنة الرقابة تقريرنا الأولي عن مصرفه. وعندما قلت له إنني غير مرتاح لأحد القيود في سجلاته وغير مقتنع به قال على الفور: «إذا كان ذلك القيد لا يعجبك فإنني مستعد لإبطاله وإلغائه». وكأنما المسألة مسألة ذوق يود أن يراعيني فيها. وبعد أن وُضعت اليد على المصرف مَثُلَ ذلك المسؤول أمام المحكمة. وعندما واجهه القاضي بالقول إن تقرير لجنة الرقابة يزعم أن عدداً كبيراً من ديون المصرف مسجلة بأسماء مدينين وهميين لا وجود لهم، احتج بعنف قائلاً: «هذا غير صحيح. افتح لائحة المشتركين في الهاتف تَرَ أنهم جميعاً أحياء يرزقون». فاستنتج الحاضرون أنه استمد بعض الأسماء ليموّه بها الحسابات المدينة الوهمية من لائحة مشتركي الهاتف.

وذات مرة عشت عملية ابتزاز نادرة هزتني شخصيًا هزًّا عميقاً. فبعد أن غادرت مكتبي يوماً لحضور اجتماع، أطل على مكاتب لجنة الرقابة نجل أحد مديري المصارف في طرابلس وطلب مقابلتي. فاستقبله زميلي بشارة فرنسيس واستوضحه مطلبه. فقال إنه أقبل، بناءً على مخابرة هاتفية تلقاها مني قبل يوم، ليعطيني مبلغ ألفي ليرة لتغطية مصاريف إعلان في الصحف يؤكد سلامة وضع مصرفه بعد أن تعرضت مكاتبه في طرابلس لسرقة أفقدته أكثر من مئة ألف ليرة كانت في صندوقه، مضيفاً أنني شخصياً ألححت عليه بأن لا يصعد إلى مكتبي وإنما عليه بالانتظار على مدخل المصرف حيث يلقاه سائقي لالتقاط المبلغ منه، فكان أن انتظر بضع دقائق عند الباب الخارجي ولما لم يتقدم سائقي لتسلّم المبلغ المتفق عليه قرر الصعود إلى مكتبي. ولعله أخطأ الباب الذي كان من المفروض أن يقف عنده الداعي الذي ينتحل صفتي، ذلك لأن للمصرف المركزي أكثر من باب.

صرفه بشارة فرنسيس بسخرية وجلافة قائلاً له أن لا شأن لي بإعلانات تنشر في الصحف، وأن المبلغ المسلوب من مصرفه لم يكن بالقدر الذي يدعو إلى نشر إعلانات عن سلامة أوضاع أي مصرف، وأنني أساساً لم أكن أستخدم سائقاً لسيارتي. وفي اليوم التالي أبلغني بشارة الأمر هازئاً ومستطرفاً سذاجة المصرفي.

وبعد ساعة جاءني المصرفي إياه يعتذر عن التأخير الذي حصل بسبب سوء التفاهم مع بشارة فرنسيس. ولدى استنطاقه بانَ لي شريط قصة ابتزاز أذهلتني. قال إنه بعد ظهر اليوم السابق تلقى مخابرة ثانية مني (بالأحرى من المنتحل صفتي) وكان في مصيفه في قرية شمالية، معاتباً إياه على عدم الاستجابة لطلبي المزعوم ومؤكداً ضرورة إرسال المبلغ المذكور بسرعة كلية بحيث يسلّم لسائقي المزعوم عند باب المصرف المركزي قبل الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم. فأرسل نجله الذي قاد سيارته بسرعة جنونية فبلغ باب المصرف المركزي قبل السادسة، وكان بالطبع مغلقاً، فما أن أوقف سيارته هناك حتى هبط أحدهم درج المصرف وبادره بالسؤال عما إذا كان هو نجل المصرفي، وسماه بالاسم، فرد الأخير بالايجاب وسلّمه المبلغ وانصرف.

بعد يومين دخل عليّ طبيب يملك عيادة في بناية العازارية في المنطقة التجارية من بيروت، وبعض الانفعال بادٍ على وجهه. وأخذ يستعلم بصوت متهدج عن مصير الإجراء الذي كان من المفروض أن أنجزه في صدد المؤسسة المالية التي يملكها والده في طرابلس. وقبل أن يتم كلامه دعوت زميليّ في اللجنة بشارة فرنسيس وفلادو خلاط، كما دعوت المحامي يوسف تقلا الذي كنت أستعين به في الشؤون القانونية، ليسمعوا معي

القصة، إذ أنني أدركت للتو أن الطبيب الزائر سيروي أمامي فصلاً جديداً من قصة الابتزاز التي بدأت مع المصرف الطرابلسي. فروى أنه قبل أيام تلقى مخابرة من والده المقيم في طرابلس يقول له فيها إن شخصاً في مصرف لبنان يدعى سليم الحص (مع أنه لم يكن للجنة الرقابة من شأن مع المؤسسات المالية غير المصرفية) اتصل به هاتفياً وطلب منه إرسال مبلغ ألفي ليرة على جناح السرعة لتغطية مصاريف إدراج مؤسسته على لائحة المؤسسات المعترف بها رسميًا (لم يكن ثمة في الواقع مثل هذه اللائحة)، وأن والده أشار عليه بالتوجه فوراً إلى مصرف لبنان حيث يكون في انتظاره سائقي المزعوم. وبعد لحظات من حديث والده تلقى مخابرة من منتحل اسمي يستعجله التنفيذ ويسأله عما إذا كان هو الذي سيحمل المبلغ بنفسه وعن واسطة النقل التي سيستخدمها، فما كان من الطبيب إلا أن استمهل مرضاه معتذراً واستقل سيارة عمومية، وما إن غادر السيارة أمام المصرف المركزي حتى هبط سائقي المزعوم إلى مواجهته وعاجله بالسؤال عما إذا كان هو الطبيب فلان، وعندما رد بالإيجاب طالبه بالمبلغ المتفق عليه. ووقف الاثنان بعد ذلك جنباً إلى جنب على حافة الطريق في انتظار سيارة عمومية، وحجة سائقي المزعوم أنه متوجه مباشرة لإنجاز بعض المعاملات اللازمة. وعندما توقفت سيارة عمومية بإشارة من المحتال عرض هذا الأخير على الطبيب اصطحابه في السيارة ليوصله أمام عيادته. وهكذا كان. وكأنما عاد الطبيب فيما بعد فشعر بأنه كان ضحية ابتزاز فجاء إليّ يستطلع الحقيقة. وعندما اكتشف الحقيقة توسل إلينا عدم مكاشفة والده بها. كانت فرائصه ترتعد لذكر والده.

وبعد أيام قليلة تلقيت مخابرة من أحد أصحاب مصرف عامل في زحلة، يعتذر فيها عن التأخير في إرسال المبلغ الذي قال إنني طلبته، أي ألفي ليرة، من أجل إعلان في الصحف، بسبب انشغال الشخص الذي كلفه بحمل المبلغ إليّ، وأن ذلك الشخص هو في تلك اللحظة في طريقه إليّ ولكن من المرجح أن لا يتمكن من الوصول إليّ قبل الساعة الواحدة كما كنت أصرّ. فكانت تلك هي الحلقة الثالثة من القصة. أبلغته أن في الأمر ابتزازاً، وأخذت منه اسم حامل المبلغ وأوصافه وأوصاف السيارة التي يستقلها. وعلى الفور استدعيت ضابط المخفر في مصرف لبنان وأبلغته المسألة. فنشر عدداً من العناصر التابعة له في الشارع بعد أن بدّلوا لباسهم العسكري بثياب مدنية للتخفي، وأمّن مرابطة بعض العناصر باللباس العسكري في مواقع غير مرئية، ووقفت أنا أمام النافذة المطلة على الشارع أراقب ما يحدث.

بُعيد الساعة الواحدة توقفت السيارة ذات الأوصاف المعروفة إلى الجانب الأيسر من الشارع فتقدم نحوها، من الجانب الآخر من الشارع، رجل وراح يتحدث مع

السائق. وما إن امتدت يده لاستلام رزمة الأوراق النقدية منه حتى كان أفراد الأمن يطوّقونه ويعتقلونه. وتبين بعد التحقيق السريع داخل مبنى مصرف لبنان أن الرجل كان مخبراً صحافياً يعمل لحساب إحدى الصحف المعروفة والتي يتمتع القيّم عليها بنفوذ عريض. أُودع المحتال بالطبع السجن في انتظار المحاكمة. ولكن المحاكمة لم تتم. وبعد حين شوهد يمارس العمل مخبراً صحافياً أمام إحدى الإدارات الحكومية.

وعندما باشرت العمل في لجنة الرقابة على المصارف، قابلني بشارة فرنسيس كما قابل عضو اللجنة فلادو خلاط، بنوع من الارتياب والازورار. ولكنه لم يلبث أن انسجم معنا في العمل المشترك ونمت بيننا روح صداقة متينة خالطها الكثير من المحبة والثقة المتبادلة. وقد عُرف عن بشارة فرنسيس، رحمه الله، التزمّت والصرامة والدقة المتناهية في محاسبة المصارف على أوضاعها وأعمالها. وكان ديدنه الإتيان بنسخ من العقود الموقعة بين المصرف ومدينيه، وبعد أن ينعم النظر في كل عقد يعثر على علة أو عيب فيه فيأتيني متهلل الوجه بنشوة المكتشف ليقول لي إن العقد باطل. وبعد مدة من الزمن أخذ المسؤولون عن بعض المصارف يتبرمون من هذا التصرف ويشكون أمرهم إليّ. فاستدعيت بشارة يوماً وقلت له: «يا بشارة، كلما عرض عليك عقد اكتشفت فيه خللاً وأعلنت بطلانه، حتى بت أخشى أن يقع بصرك على عقد زواجي. فلو ماشيتك وسلمت معك ببطلانه، فماذا تراني فاعلاً بابنتي». فضحك رحمه الله حتى كاد يستلقي على ظهره. إلا أن ذلك لم يغيّر في طباعه شيئاً، ولا كنت أنا أتوقع ذلك أو أطلبه. فالرجل كان ركيزة من ركائز الرقابة الأساسية، وكان قدوة في المقدرة والعفة.

بقيت على رأس لجنة الرقابة على المصارف حتى نيسان ١٩٧٣، وكنت طيلة تلك الفترة على مقربة من الحاكم الياس سركيس ألقاه يوميًا تقريباً في شؤون تتعلق بالرقابة المصرفية أو لا تتعلق بها وإنما تهم مصرف لبنان وسياسته النقدية.

في عام ١٩٦٩، أي بعد الانتهاء من تنفيذ خطة الإصلاح والتنقية في القطاع المصرفي، تقدمت من حاكم مصرف لبنان بدراسة حول فكرة إنشاء ما أطلقتُ عليه اسم «المنطقة المصرفية الحرة» والتي تستهدف فيما لو أُخذ بها تعزيز موقع بيروت مركزاً مصرفيًا دوليًا يستقطب المزيد من النشاط المصرفي في منطقة الشرق الأوسط. وقد طرحت الفكرة قبل أن تنشأ أول سوق مصرفية دولية في الشرق على أرض سنغفورة. وشرحت الفكرة للحاكم وناقشتها معه. ومع أنه أبدى تفهماً لها إلا أنه لم يتخذ أي خطوة عملية لوضعها موضع التنفيذ العملي، وكانت تستوجب إصدار تشريع جديد. ولمست من خلال مراجعاتي المتكررة حول الموضوع أن الحاكم لم يستطع إقناع أحد نواب

الحاكم، وكان نافذ الكلمة، بالفكرة. وعندما قامت أول حكومة في عهد الرئيس سليمان فرنجية برئاسة الرئيس صائب سلام عام ١٩٧٠، آختير صديقي الياس سابا وزيراً للمالية فيها. فقصدته ينص مشروع قانون بالفكرة فتلقفها باندفاع بعد أن اقتنع بجدواها. ولكنه لم يستطع تحقيقها بسبب المقاومة التي كان يلقاها أي جديد من قبل النافذين في الإدارة وفي مصرف لبنان. وضناً بالفكرة، التي كانت عزيزة عليّ، كتبت مقالة بها بالإنكليزية في المجلة الشهرية (كومرز دي ليفون) داخل القسم الإنكليزي الذي يحمل العنوان: ميدل إيست أكسبرس، في العدد الصادر في آب ١٩٧١. ولكن التشريع المطلوب لم ير النور إلا في نيسان ١٩٧٥، ولم يوضع موضع التنفيذ الفعلي إلا بصدور المرسوم التطبيقي في ٥ شباط ١٩٧٧، عندما كنت رئيساً للوزراء، وكانت في ذلك الوقت مراكز مصرفية أخرى قد سبقتنا أشواطاً بعيدة وأخصها سوق سنغفورة وسوق البحرين.

مع الحكومات والوزراء

عندما خاض الياس سركيس معركة انتخاب رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ ضد سليمان فرنجية عشتها معه بكل جوارحي، وإنما لم أستطع نصحه أو مساعدته في شيء لعدم تمرسي بالسياسة. وعندما خسر المعركة بفارق صوت واحد زرته صبيحة اليوم التالي مواسياً بالقول إن إخفاقه بذلك الفارق الضئيل يجب أن يكون إيذاناً بالنجاح في الدورة المقبلة، ولن يكون عندها على أي حال إلا في مقتبل الخمسينات من العمر.

وإذ قامت حكومة الرئيس صائب سلام الأولى، التي عرفت بوزارة الشباب، وكان لي فيها صديقان هما وزيرا المالية والاقتصاد، وجدتني بطبيعة الحال أغرق شيئاً فشيئاً في شؤون وزارتي المالية والاقتصاد بدافع الصداقة. ولكن انجرافي صوب وزير الاقتصاد كان أشد كثيراً بسبب وجود خليل سالم في وزارة المالية. فكان احتكاكي بشؤون المالية في الغالب غير مباشر عن طريق خليل، على جاري العادة حتى قبل تولي الياس سابا الوزارة، أما تعاطيّ مع شؤون الاقتصاد فكان مباشراً إلى جانب الوزير صائب جارودي. فشاركت في أكثر اجتماعات العمل التي كان يعقدها الرئيس فرنجية مع خليل سالم أو مع صائب جارودي، بينما كنت أتابع نشاطي رئيساً للجنة الرقابة على المصارف. وشاركت أيضاً في المفاوضات التي عقدتها وزارة الاقتصاد مع شركات النفط: تابلاين ومدريكو وآي بي سي. كما شاركت في بحث أهم المشاريع التي صدرت عن الوزارتين. وشعرت لفترة من الزمن أنني أكاد لفرط انشغالي في شؤون وزارتي الاقتصاد والمالية أفرّط بمسؤولياتي الأساسية في لجنة الرقابة.

برحيل حكومة الرئيس صائب سلام الأولى في عهد الرئيس سليمان فرنجية وقيام

حكومته الثانية وجدتني على غير علاقة شخصية وثيقة مع أي عضو من اعضاء الحكومة الجديدة. مع ذلك بقيت عضواً في اللجنة الدائمة لمفاوضة شركات النفط. ولكن لم يطل بي الأمر قبل أن أستقيل من تلك اللجنة. وكان ذلك عندما عثرت، كرئيس للجنة الرقابة على المصارف، على عملية غير سليمة أجراها أحد المصارف، وفي سياق تنفيذ خطة وضعناها لتصحيح الوضع الناتج عن تلك العملية حصلنا على التزام من المدين للمصرف باستيراد مادّة يخضع إدخالها إلى لبنان للإجازة المسبقة من وزير الاقتصاد، وانتزعنا من ثَم تنازلاً من المدين عن قيمة الشحنات المستوردة لصالح المصرف. بذلك أمّنا سبيلاً لتسديد الحساب الذي كان موضع اعتراضنا. وعند الاتصال بالوزير أبدى استعداداً كلياً لتلبية طلب الإجازة. بيد أن بعض المحسوبين عليه أخذوا يراجعون إدارة المصرف مطالبين بمبالغ من المال مقابل وساطتهم في تحقيق العملية. وعندما اتصلت مع الوزير لأنبئه بخبر الوسطاء الذين ينشطون وأبلغه أن لجنة الرقابة هي التي ترعى العملية ولا ترى داعياً لأية وساطة بينها وبين الوزارة، أكّد لي بشدة أن الأمر منتهٍ وأن لا محل للوساطات. ولكن المراجعات استمرت والإجازة لم تصدر. فأبرقت مستعفياً من اللجنة النفطية من غير تعليل صريح.

في تلك الفترة طرح موضوع إنشاء المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي على البحث الجدي، وشاركت فيه على كل المستويات. وعندما حان وقت تنفيذه، استمزج وزير المالية فؤاد نفاع رأيي في تولي منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام فيه، فأبديت استعدادي لذلك. فقد صيغ المشروع على أساس من المشاركة بين الدولة والقطاع المصرفي بحيث يقتسمان رأسماله ومقاعد مجلس إدارته مناصفة. فاشترطت جمعية المصارف لتبنّي المشروع أن يُتفق سلفاً على شخص رئيسه ومديره العام. فكان أن اتفق الفريقان حتى قبل إنشاء المصرف على تعييني لذلك المنصب في الوقت المناسب. فأتاح لي ذلك المجال للمشاركة المباشرة والسافرة في كل الخطوات الآيلة إلى تنفيذ المشروع بما في ذلك وضع النظام الأساسي وإجراء الاتصالات اللازمة مع المصارف لتأمين مساهمتها ثم تنظيم عقد الجمعية التأسيسية. وكان يساعدني في كل ذلك المحامي يوسف تقلا، الذي وعدته بالسعي إلى تعيينه محامياً للمصرف بعد إنشائه.

ولما أزف موعد تعييني بعد إنجاز الخطوات الأساسية لتأسيس المصرف أرسل وزير المالية مع صديقي خليل سالم يطلب مني تعيين أحد المقربين من مسؤول كبير محامياً للمصرف. فرددت قائلاً إنني عاقد العزم على تعيين يوسف تقلا. فبادرني الوزير بمخابرة هاتفية يلح فيها على تعيين مرشح المسؤول الكبير كيلا أحرجه (أي الوزير) لأن الموضوع يهم المسؤول الكبير وهو، أي الوزير، وعده بتلبية رغبته. فاعتذرت عن

الاستجابة. وبعد أيام استدعاني المسؤول الكبير إلى منزله. فدخلت عليه وكان بجانبه نجله. فحيّاني وعرّفني إلى نجله. ثم فاتحني بالموضوع من دون إبطاء. فصارحته بأنني وعدت يوسف تقلا بالمنصب بعد أن عايش معي كل مراحل تأسيس المصرف، وأنني أرتاح إلى العمل مع يوسف تقلا بعد أن جربته سنوات عدة طيلة تمرسي بالعمل على رأس لجنة الرقابة على المصارف بينما كنت على غير ما معرفة على الإطلاق بمن كان يرشح. أصر المسؤول على تلبية طلبه مؤكداً الأهمية التي يعلقها على الأمر، ونظراً إلى أنه سبق أن وعد مرشحه بالمنصب. فاعتذرت عن ذلك. وران على الجو شيء من التوتر شعرت خلاله بإحراج شديد. وهنا تدخل نجله ليقول: إذا اصطدم وعدك مع وعد... المسؤول الكبير، فوعده هو الذي يجب أن يسود. فأجبت باقتضاب إن ذاك هو قراري النهائي. واقترح المسؤول أن أعين محاميين معاً فقلت إن المؤسسة لن تكون في حاجة إلى أكثر من محام واحد، خصوصاً في بداية عهدها. عند ذلك الحد توقفت المراجعة في هذا الموضوع. وقد عينت يوسف تقلا ولم أعين سواه.

في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، تلك الجلسة التي استقال فيها الرئيس صائب سلام إثر اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت على يد الإسرائيليين في نيسان ١٩٧٣، صدر مرسوم تعييني رئيساً لمجلس إدارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي ومديراً عاماً له.

وعندما شرعت بالبحث عن مقر للمصرف حضّني الحاكم الياس سركيس على حجز مكان في بناية الصحناوي المجاورة مباشرة لمبنى مصرف لبنان حتى أبقى على مقربة منه. وكان المكان مناسباً جداً، ولكنني عدلت عنه عندما اكتشفت أنه ما زال قيد البناء وأنه لن يكون جاهزاً للإشغال قبل تسعة شهور وربما امتدت فترة الإنجاز إلى السنة أو إلى أكثر من السنة. ولما كنت أعتبر أن المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي مرشح لأن يكون تجربة رائدة في المشاركة المتكافئة بين الدولة والقطاع الخاص وأنه سيكون بالتالي موضع مراقبة وتقويم في مرحلة انطلاقه، فقد آثرت أن أبحث عن مكان آخر أستطيع استلامه ومباشرة العمل فيه فوراً. وهكذا استأجرت طابقاً كاملاً في مبنى «سنا» في محلة التباريس، وأكملت تجهيزه بسرعة كلية وباشرت العمل فيه بالزخم الذي أردته.

مع ذلك لم ينقطع اتصالي مع الصديق الياس سركيس، وكنت، على بعد المسافة بين مقر مصرف لبنان ومقر المصرف الوطني للإنماء، أتردد عليه باستمرار في بعض الأحيان تلقائياً وفي بعضها الآخر بدعوة منه لأمر ما يتعلق بمصرف لبنان أو بالأوضاع الاقتصادية أو المالية العامة.

ومع أن محور لقاءاتنا كان بطبيعة الحال حديث المصارف والمال والاقتصاد، إلا أن الحوار كان غالباً ما يشتط بنا إلى الشؤون السياسية في لبنان والمنطقة العربية والعالم. ولطالما آنست في حديثه السياسي منحى وتفكيراً ورؤية عززت إيماني بالرجل. ففي نظرته إلى النظام اللبناني كان يستهجن الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تلازمه، وكان يتحدث باستمرار عن ضرورة الأخذ بإصلاحات جذرية وضرورة التزام سياسة إنمائية شاملة. وفي نظرته إلى علاقات لبنان العربية كان يبدي الكثير من الانفتاح الأصيل، وكان يستشهد كثيراً بتجاربه السابقة في القمم العربية، عندما كان يرافق رؤساء الجمهورية إليها، ويشعر من يستمع إليه أن احتكاكه مع جمال عبد الناصر عبر تلك المؤتمرات ترك في نفسه أثراً إيجابيًّا طيباً كان من شأنه تعزيز انفتاحه العربي. وكان من إيماني بالرجل أنني لم أعد أدع مناسبة إلا وكنت أتحدث فيها عنه مطرياً ومشيداً. وذات يوم، خلال عام ١٩٧٥، وكان الوضع قد بدأ يتأزم، دخلت عليه في مكتبه في مصرف لبنان ومعي صديقان هما صائب الجارودي وعصام عاشور. فدار حديث سياسي واسع صال فيه الياس سركيس وجال في مختلف شؤون الساعة. فخرج صديقاي من اللقاء مفعمين بالإعجاب.

وفي الوزارة التالية، التي كان رئيسها أمين الحافظ، جاء الدكتور بهيج طبارة وزيراً للاقتصاد، فعقد حلقة ضمّتني مع خليل سالم وعدد من أصدقائي الاقتصاديين للبحث في ما يجب عمله على الصعيد الاقتصادي في المرحلة المقبلة. ولكن التطورات السياسية والأمنية عاجلت الوزارة وأطاحت بها يافعة قبل أن ينقضي شهر واحد على قيامها. خلفتها وزارة الرئيس تقي الدين الصلح. وفي ظل هذه الوزارة لم تكن لي علاقة مباشرة مع وزير الاقتصاد وإنما مع الرئيس الصلح الذي احتفظ لنفسه بوزارة المالية. فكان يدعوني بين الحين والآخر إلى لقاءات صباحية للتشاور في مقهى كافيه دي باري في شارع الحمرا على مائدة الفطور وكان يحضر تلك اللقاءات وزير الصحة عثمان الدنا (الذي تربطني به صلة عائلية) وخليل سالم ومحمد عطا الله ومنح الصلح وأحياناً عصام عاشور.

بقي اتصالي مع الرئيس تقي الدين الصلح على هذا المستوى محدوداً نسبياً، مع ذلك لم أنقطع عن زيارة الرئيس سليمان فرنجية برفقة خليل سالم لحضور جلسات العمل التي كان يعقدها الرئيس، ويدعوني إليها، حول مختلف المواضيع المتعلقة بالاقتصاد أو المال أو النفط. ومع أن حضوري الاجتماعات التي كان يعقدها الرئيس فرنجية يعود في حالات كثيرة إلى علاقتي ببعض الوزراء المعنيين ومع مدير المالية خليل سالم، إلا أن منشأ علاقتي بالرئيس فرنجية يعود إلى ما قبل تسلمه سدة الرئاسة الأولى.

كان سليمان فرنجية وزيراً للاقتصاد عندما دعا الحاكم الياس سركيس إلى ايفاد ممثل عن مصرف لبنان إليه ليشارك في اجتماع يعقده للبحث في مشروع قانون كان بين يديه لتنظيم عمل صناديق الاستثمار الأجنبية في لبنان. فانتدبني الحاكم الياس سركيس للمهمة، وشاركت في اجتماع موسع في مكتب وزير الاقتصاد وأبديت وجهة نظري المعارضة للمشروع في نصه المطروح شارحاً ومشرّحاً ومعلّلاً. ويبدو أن وزير الاقتصاد، سليمان فرنجية، أخذ برأيي. ودعاني مرة أخرى، وإنما مباشرة هذه المرة وليس عن طريق حاكم مصرف لبنان، للاشتراك في مناقشة أمر يتعلق بتنظيم نشاط شركات الضمان. وبعد حين أرسل إليّ خليل سالم ليعرض عليّ منصب المدير العام لوزارة الاقتصاد الوطني بعد أن شغر ببلوغ مديرها العام سن التقاعد قبل فترة من الزمن. فاعتذرت عن قبول العرض شاكراً للوزير ثقته، ذلك لأنني لم أكن أعتقد أن جو الإدارة الحكومية يستهويني أو يلائم مزاجي.

وإذا كان حضوري اجتماعات العمل التي كان يدعو إليها الرئيس سليمان فرنجية على امتداد عهده مرتبطاً بوزير الاقتصاد أو بمدير عام المالية، فإنه لم يكن يوماً بمبادرة من رئيس للوزراء أو بدعوة منه. في الواقع أنني لا أذكر أنني حضرت اجتماع عمل واحد لدى رئيس الجمهورية كان فيه رئيس للوزراء. وكانت تبحث في تلك الاجتماعات المشاريع المهمة أو تطبخ أو تُصاغ. وهذا بالطبع لا يعني أن رئيس الوزراء لم يشارك في اجتماعات عمل أخرى ربما انعقدت للغاية نفسها ولم أحضرها أنا. وكان الرئيس صائب سلام يعقد مجالس وزارية أحياناً. وقد دعاني مرة، في عهد حكومته الثانية، إلى حضور جلسة لمجلس وزاري عقد برئاسته في السراي، نوقشت خلاله مشاريع اقتصادية. وشاركت مرة في جلسة عمل دعا إليها في منزله في الدوحة.

أعود للحديث عن تجربتي مع الرئيس تقي الدين الصلح. لا أخفي أنني كنت أستمتع بأحاديث الرئيس تقي الدين الصلح حول الشؤون العامة خلال اللقاءات التي كانت لي معه، الصباحية منها وغيرها. وأذكر أنه دعاني يوماً إلى منزله للاشتراك في مقابلة بينه وبين بعثة كبيرة من رجال الأعمال الأميركيين الوافدين من نيويورك. وكان في ظنه أن اللقاء سيتركز على المواضيع التجارية والاقتصادية. فإذا بي وسط حوار ممتع وشيق للغاية يدور حول شؤون منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وإذ بي أقوم بدور المترجم من الإنكليزية أحياناً وإلى الإنكليزية في أكثر الأحيان في ما كان يدور من حديث أشبه ما يكون بالمبارزة الكلامية.

كان ذلك إثر حرب ١٩٧٣، التي أعقبها إقدام الدول العربية المنتجة للنفط على

تقليص إنتاجها ورفع أسعارها بنسبة لا عهد للعالم بمثلها قبلاً. فأخذ رجال الأعمال الأميركيون يطعنون بشدة بحق العرب في التحكم على ذلك النحو بمادة حيوية كالنفط. وأذكر أن جواب الرئيس الصلح، الذي لم يبرح الهدوء والرصانة نبرته لحظة واحدة، كان ممعناً في شرح المنطق العربي، بادئاً بالقول إن إسرائيل استطاعت دخول منزل كل منهم عن طريق وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية، من إذاعات وتلفزيون وصحف، فاستولت من خلالها على تفكيرهم وحاولت التحكم بمصيرنا. فلماذا لا يكون للعرب أيضاً حق الدخول إلى منزل كل منهم، وإنما بالوسائل التي يملكونها. وعندما يستشعر المواطن في العالم الغربي البرد من جراء قرار عربي يتعلق بمادة يملكونها فإنما يكون العرب قد دخلوا إلى منزل كل منهم ليعربوا عن غضبتهم لهدر حقوقهم.

وفي عهد حكومة الرئيس رشيد الصلح لم يكن لي علاقة مع رئيسها أو أي من أعضائها، وتضاءل الاهتمام بالشؤون الاقتصادية والمالية مع تسارع الأحداث السياسية والأمنية الخطيرة. فاستشهد النائب السابق معروف سعد في صيدا برصاص غادر في ٢٦ شباط ١٩٧٥، ثم وقعت مجزرة الأتوبيس في منطقة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ فكانت بمثابة الشرارة التي فجّرت أعنف أزمة في تاريخ لبنان.

وفيما التطورات السياسية والأمنية تتفاعل أوفدتني الحكومة إلى القاهرة لأمثل لبنان في اجتماع تحضيري لدى جامعة الدول العربية يتعلق بمباشرة الحوار العربي الأوروبي. هناك في القاهرة سمعت نبأ رحيل حكومة الرئيس رشيد الصلح وقيام حكومة عسكرية برئاسة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي. فتوجست من تلك الخطوة شرًّا مستطيراً، لأنني كنت أعلم شعور الكثير من اللبنانيين تجاه العسكر خصوصاً بعد تجربة طويلة ومريرة مع ممارسات، أو بالأحرى سوء ممارسات، شعبة المخابرات في الجيش خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب ثم خلال عهد الرئيس شارل الحلو. ولم تلبث الحكومة الجديدة أن انهارت، واستبدلت بحكومة الرئيس رشيد كرامي ابتداء من أول تموز ١٩٧٥، فكانت الحكومة الأخيرة في عهد الرئيس فرنجية، وأطلق عليها «حكومة الإنقاذ».

وفي عهد هذه الحكومة تطور تعاملي مع أهل الحكم إلى مدى لم أخبره في عهد أي حكومة سابقة، وذلك لجملة أسباب أهمها: أولاً إن تلك الحكومة وضعت نفسها لفترة ما في جو الإعداد لمعالجة نتائج الأزمة وذيولها على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والإعمارية والإنمائية. ثانياً، إن تدهور الوضع الأمني أفضى في النتيجة إلى إقفال الكثير من المؤسسات ومنها المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي الذي كنت رئيساً

ومديراً عاماً له، فوجدتني شبه متفرغ للعمل مع أهل الحكم. وقد شكل الرئيس كرامي لجنة لإسداء المشورة الاقتصادية والمالية له، ضمني فيها مع الحاكم الياس سركيس ومدير عام المالية خليل سالم والدكتور عصام عاشور.

تقدمنا بعدد من المشاريع والاقتراحات من الرئيس فرنجية والرئيس كرامي على سبيل الإعداد لمرحلة إعادة التعمير وإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني والإنماء. ودعيت مرة مع الياس سركيس وخليل سالم لحضور جلسة من جلسات مجلس الوزراء لمناقشة بعض تلك الأفكار. وقد وافق مجلس الوزراء عليها جميعاً من حيث المبدأ إلا أن أيًّا منها لم يدخل حيّز التنفيذ العملي بسبب عودة التدهور إلى الوضعين السياسي والأمني. ومن الأفكار التي عدت فدفعت بها إلى التنفيذ بعد أن توليت رئاسة الوزراء: إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان التوظيفات ضد المخاطر غير التجارية، وهيئة تطوير وإدارة المجمعات الصناعية، ومصرف الإسكان، ومصرف الإنماء الزراعي، وصندوق خاص لترميم المساكن المتضررة، وغيرها. وبعد إقرار هذه المشاريع صدرت النصوص التشريعية أو التنظيمية الخاصة بإنشائها إلا أنها بقيت من غير تنفيذ بسبب تردّي الأوضاع السياسية والأمنية.

ورافقت وزير الصناعة والنفط غسان تويني يوماً وخليل سالم إلى الطائف لإجراء محادثات نفطية مع وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني. قضينا نهاراً كاملاً في قصر الوزير السعودي، وخضنا في جولة أولى من المحادثات حتى الظهيرة. وعندما أزف موعد الغداء علق الاجتماع وانضمت إلينا زوجته الشابة وابنتيه من زوجته السابقة. وبعد تناول الغداء تناولت إحدى ابنتيه القيثارة وراحت تعزف عليها وتغني من نظمها وألحانها، بالإنكليزية والفرنسية. وكانت بين الحاضرين صحافية أميركية كانت تواكب حياة الوزير اليومية. فأخذت تلتقط الصور للفتاة وهي تنشد. إنني لا أنسى ذلك اليوم وما حفل به من مشاهد لم أكن أتصور أنني سأصادفها في المملكة العربية السعودية.

في غمرة التصعيد

قضيت وعائلتي سنوات الأزمة كلها في لبنان، مقيماً في منزلي في الدوحة، لم أبرحه سوى ليلة واحدة، وذلك عندما احتدمت معركة الدامور والناعمة وأخذت دائرة القتال المرير تضيق حوالينا. فأجمع سكان الدوحة، أو بالأحرى من تبقى منهم، على وجوب مغادرة المنطقة على عجل. فطرحنا بضعة أرغفة من الخبز أمام الباب الخارجي لتكون في متناول الكلب والقطة إذا ما عضهما الجوع في غيابنا، وأغلقنا الأبواب والنوافذ وانتقلنا جميعاً إلى فندق حجار في بلدة سوق الغرب، حيث قضينا ليلتنا وعدنا إلى منازلنا

في اليوم التالي. كان ذلك في نهاية تشرين الأول ١٩٧٥ يوم اقتحم مسلحون دير الناعمة على قمة التلة المواجهة لمنزلنا في الدوحة. وكنا قبل ذلك، قبل نهاية أيلول ١٩٧٥، قضينا أسبوعاً في الولايات المتحدة الأميركية، حيث حضرت في واشنطن المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فاصطحبت زوجتي وابنتي معي حتى لا أبقى قلق البال عليهما فيما لو تركتهما في لبنان أثناء غيابي، وتداركاً لاحتمال تدهور في الأوضاع يمكن أن يستتبع إقفال مطار بيروت وبالتالي فرض فرقة بيننا يمكن أن تطول. كان الوضع هادئاً في لبنان إجمالاً عندما غادرنا بيروت، وما إن بدأت أخبار بداية الانتكاس في طرابلس وفي زحلة تصلنا حتى قفلنا عائدين إلى لبنان. وبعد يوم واحد من وصولنا إلى بيروت وعودتنا إلى الدوحة انفجر الوضع مجدداً في بلدة الناعمة تحت بصرنا. كأنما كنا على موعد مع الانفجار، أو كأنما قدرنا أن لا يفوتنا شيء من مسلسل العنف المقيت ونحن خارج البلاد. فيما عدا تلك الغيبة الخاطفة، قضينا كل فترة الحرب القذرة في منزلنا قابعين نعايش تطوراتها يوماً فيوماً بضمائرنا وأعصابنا ومشاعرنا، ومعنا حفنة من العائلات في جوارنا في الدوحة.

خلال الفترة الأولى من الأحداث، وعبر الشطر الأعظم من عام ١٩٧٥، كنت أواظب على الحضور يوميًا إلى مكتبي في محلة التباريس داخل منطقة بيروت الشرقية. مع ذلك كانت أيام تصعّدت فيها أعمال العنف المتبادل إلى حد حال بيني وبين الوصول إلى مكتبي. كما أن أياماً كثيرة مرت لم أستطع البقاء في مكتبي حتى نهاية ساعات الدوام، إذ كانت ساحة التباريس التي أطل عليها من نافذة مكتبي مباشرة تشهد تحركات مسلحة تضطرنا، تلافياً لمكروه قد يتعرض إليه موظفو المصرف الوطني للإنماء، الوافدين من خارج المنطقة، على يد أولئك المسلحين الذين لا يؤمن شرهم. كنا نطمئن عندما نشاهد أفراد قوى الأمن في الساحة، أمام البناية التي نقيم فيها، ينظمون السير ويحفظون النظام. ولكن المفاجأة تصدمنا عندما نكتشف بعد هنيهة أن عناصر الأمن قد تواروا دون سابق إنذار، وكأنما تبخروا، وحلّت محلهم عناصر حزبية مسلحة وملثمة. فكان أفراد الأمن لا يقاومون هؤلاء، وبمجرد ظهورهم كانوا يخلون لهم الساحة. فنضطر عندئذ إلى الرحيل على عجل.

ذات يوم كنت مكباً على درس المعاملات التي بين يدي، فإذا بي أتلقى مخابرة هاتفية من صديقي الحاكم الياس سركيس. سألني بلهجة عادية جداً: «ماذا أنت فاعل الآن؟»: فقلت له: «إنني أعمل على إنهاء بعض الأشغال المتراكمة. هل من خدمة أسديها؟». فقال: «أجل. إنني بحاجة ماسة إليك. هل تستطيع القدوم فوراً؟» فاستجبت بكل طيب خاطر.

ذهبت لتوي إلى مصرف لبنان، وما إن انفتح باب المصعد على الطابق السادس، حيث مكتب الحاكم، حتى وجدت صديقي الياس سركيس في انتظاري في الرواق، خارج المكتب. فاستقبلني مرحباً، وقابلته باستغراب لوجوده هناك، وسألته عن الخطب. فانبأني أن خبراً وصله بأن رئيس المجلس الحربي لحزب الكتائب، وليم حاوي، قد خطف بالقرب من مخيم تل الزعتر الفلسطيني، وأنه فكّر بإخراجي من منطقة بيروت الشرقية على جناح السرعة بغية إقصائي عن أي ردود فعل قد تنشأ في المقابل والتي يمكن أن تصيب أمثالي. فشكرته على أريحيته، ولكن سرعان ما اجتاحني قلق شديد على المسلمين من موظفي المصرف الذين تركتهم ورائي في مقر المصرف. فقال لي صديقي الياس سركيس إنه لم يسمح لنفسه بإبلاغي حقيقة ما حدث بصراحة فأتمكن من إخراج بقية الموظفين معي لأنه خشي أن يكون خط هاتفي مراقباً فيسارع المسلحون إلى الحيلولة دون خروجي أنا. دخلت مع الحاكم إلى مكتبه ورحنا نجري الاتصالات هاتفياً لتأمين خروج جميع الموظفين بسلام من مقر المصرف. فكان لنا ما أردنا بمساعدة قوى الأمن الداخلي.

من تلك الحادثة ظهرت لي جليًّا عاطفة الصديق الياس سركيس العفوية الخالصة تجاهي، كما لم تظهر في أي مناسبة أخرى، مع كل المحبة التي كان يبادلني إياها والتي لم يخامرني الشك يوماً في صدقها.

أمضينا أياماً عصيبة جداً بسبب الأحداث خلال النصف الثاني من العام ١٩٧٥ والجزء الأكبر من العام ١٩٧٦ وأحياناً كنا نفتقد البنزين للسيارة فنضطر إلى دفع أضعاف ثمنه المقرر للحصول على ما يفي بحاجة سيارتنا الصغيرة. وكنا اشترينا سيارة صغيرة مستعملة من صيدا خلال تلك الفترة لكي نتمكن من التنقل بشيء من الحرية في حل من التحفظ الذي كان يمكن أن يفرضه استخدام السيارة الكبيرة بما تستوجبه من استهلاك للبنزين. وكان علينا القيام برحلات إلى بيروت أو إلى صيدا، حسبما كان يسمح الظرف الأمني، للتبضع أو للحصول على سائر احتياجاتنا. واختزنا كمية من الخبز، تكفي حاجتنا منه بضعة أيام تحسباً لانقطاعه القسري. ولما كان التيار الكهربائي غير منتظم، وكان معرضاً للانقطاع في أي لحظة وأي يوم، ومع انقطاعه يتوقّف البراد عن العمل، فقد عمدنا إلى تيبيس كمية من الخبز بتعريضه إلى حرارة الشمس لحفظه من التعفن السريع. وقد مرّت بالفعل أيام متتالية طويلة عشنا خلالها على نور الشموع في ظلمة الليالي الدامسة، بسبب انقطاع التيار الكهربائي. وشبت حرائق في بقع خاوية من الدوحة، كانت تزحف مع هبوب الريح وتمتد ألسنتها إلى جوار بعض الأمكنة الآهلة. وكنا نهرع مع غيرنا للمساعدة في احتوائها وإخمادها. وكان دويّ المدافع الثقيلة التي يطلقها جيش

لبنان العربي المرابط في محيط الدوحة في اتجاه المنطقة الشرقية من بيروت وضواحيها يصم آذاننا. وقد بلغ القصف من المنطقة ذروته إبان المعارك العنيفة التي دارت في المسلخ والكرنتينا والنبعة وتل الزعتر في ضواحي بيروت الشرقية الشمالية والتي نجم عنها تهجير كل سكان تلك المناطق إلى منطقة بيروت الغربية وضواحيها.

وكنا نتلاقى يوميًا مع القاطنين في الدوحة عند أحدنا، وزادنا جهاز الراديو الذي كنا نلتف حوله لنستمع إلى نشرات الأخبار ونتابع تطورات الوضع. وقد أمضينا أياماً حرجة جدًّا من الناحية الأمنية، ولا سيما خلال المعارك التي دارت بين الناعمة وحارة الناعمة، وبين حارة الناعمة والدامور، ثم خلال المعركة الكبرى التي آلت إلى سقوط الدامور ونزوح أهلها جميعاً إثر سقوط منطقة المسلخ والكرنتينا في الجانب الآخر ونزوح سكانها جميعاً أيضاً. وقد نزح أهالي قرية الناعمة، وهي قرية مارونية تقع على الساحل قبالة الدوحة مباشرة، لفترة قصيرة جدًّا إلى خلدة عندما اشتدت المعركة بينهم وبين جيرانهم في حارة الناعمة ومعهم عناصر مسلحة أخرى كانت تطوق الدامور وجوارها، وبينهم بعض الفلسطينيين. فذهبنا لتفقدهم في خلدة وشجعناهم على العودة، فعادوا جميعاً إلى ديارهم وعاد السلام إلى علاقاتهم مع جيرانهم. وكان بينهم سيدة تخدم في منازل الدوحة في بعض ساعات النهار كل يوم، ومنها منزلنا.

بعد أن سُدت منافذ العبور بين شطري العاصمة وأصبح من المتعذر عليّ وعلى سائر موظفي المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي الوصول إليه، أقفلت المصرف بعد أن وضعت الترتيبات اللازمة لكي يصل إلى كل موظف حقه من الراتب بنهاية كل شهر ريثما تسمح الظروف باستئناف النشاط، وعندما لا أكون منشغلاً بتأمين الحاجات المعيشية الضرورية لعائلتي كنت أهبط إلى بيروت فأزور إما صديقي الياس سركيس في مصرف لبنان أو صديقي خليل سالم في وزارة المالية، وقد انتقل خليل مع نفر من موظفيه الضروريين من مقر وزارة المالية، بعد أن اجتاحت أعمال العنف المجنون الوسط التجاري، إلى مبنى وزارة السياحة في منطقة الصنائع. وبعد حين، عندما اشتد القصف على منطقة الصنائع، الذي كان كثير منه يستهدف الإذاعة اللبنانية الموجودة في جوار وزارة السياحة، اضطر خليل إلى جمع أوراقه مرة أخرى والنزوح مع فريق إلى مبنى وزارة الاقتصاد الوطني بعيداً عن أهداف القصف المباشرة. فقلت له مازحاً عندما كان يشرف على عملية الانتقال: «دعنا نكتب بالفحم على حائط وزارة السياحة: أبو المال مرّ من هنا»، على غرار ما كنا نقرأ على جدران الشوارع والطرق في كل مكان من كتابات تسجل مرور أبي فلان أو أبي علان من هنا.

وكنت كلما دعت الضرورة أتردد مع خليل على الرئيس كرامي للبحث في شؤون

مالية واقتصادية، وكان الرئيس كرامي هو وزير المالية، كما كنت أتردد معه أيضاً على الرئيس فرنجية. وغداة إعلان الوثيقة الدستورية في ١٤ شباط ١٩٧٦، بعد عودة الرئيس فرنجية من زيارة إلى دمشق التقى خلالها الرئيس كرامي، كنت مع خليل في زيارة إلى القصر الجمهوري في بعبدا. وإذ كنا جالسين في الغرفة الزجاجية المطلة على بيروت قال خليل، في إشارة إلى الوثيقة المعلنة: «خطوة مباركة». فقال الرئيس فرنجية: «يهمنا أن يقول أطراف النزاع عنها كذلك».

ومع قيام حركة العميد عزيز الأحدب في ١١ آذار ١٩٧٦، في محاولة انقلابية ماتت في المهد، انفتحت معركة رئاسة الجمهورية على مصراعيها، خصوصاً وقد أعقب المحاولة دعوة نيابية، وقّع عليها ثلثا النواب، تطالب الرئيس سليمان فرنجية بالاستقالة الفورية. وبعد فترة قصيرة وتحديداً في ٢٢ آذار، وافق مجلس الوزراء برئاسة الرئيس فرنجية على تعديل للدستور بتقديم موعد انتخاب رئيس الجمهورية الجديد دون المساس بولاية الرئيس القائم. واجتمع المجلس النيابي في ١٠ آذار وأقرّ التعديل الدستوري بالإجماع. فانشغل الوسط السياسي على أوسع نطاق بمعركة الرئاسة، ورشح الياس سركيس نفسه، مفتتحاً حملته بمؤتمر صحافي في ٢٨ نيسان أوجز فيه أهم توجهاته التي كنت أعهدها فيه. فتحدث عن «لبنان العدالة والإنتاج، لبنان المساواة بالحقوق والواجبات، لبنان العلم والاختصاص والمؤهلات، لبنان الحرية والديمقراطية، . . . لبنان الشباب الذي يكون في سباق دائم مع العصر. . . إن لبنان. . . مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الوفاء بهذا التراث (العربي) والاستمرار في دوره الرائد وتوثيق تضامنه مع أشقائه العرب والحفاظ على أوثق روابط الأخوة التي تشده إليهم». وقال: «إن حديثه لا يشكل برنامج حكم ذلك لأننا لسنا في نظام رئاسي». وكان الرئيس رشيد كرامي قد أدلى بتصريح صحافي في ١٦ نيسان رشح فيه الياس سركيس للرئاسة.

منذ ذلك اليوم، وحتى تاريخ انتخابه في ٩ أيار ١٩٧٦ انقطع الاتصال بيني وبين الياس سركيس فقد انصرف هو كليًّا إلى متابعة نشاطه الانتخابي يجري الاتصالات والمقابلات والحوارات على أوسع نطاق، وكان من الطبيعي أن ابتعد عن طريقه ليتفرّغ إلى معركته، إدراكاً مني أنني لم أكن قادراً على مساعدته في مسعاه، نظراً لافتقاري إلى أي تجربة في الميدان السياسي ولبعدي عن أجواء الممارسة السياسية. ولا هو طلب معونتي أساساً. في تلك الفترة حصرت زياراتي اليومية بصديقي خليل. كنت كثيراً ما أعرّج على منزله في رأس بيروت قبل أن يغادره إلى عمله، فأقضي معه نحو نصف ساعة، نتداول خلالها في شؤون الساعة وفي شؤون عمله في وزارة المال. وكثيراً ما كنت أعرّج عليه مرة أخرى في مكتبه. وكنت أساعده في إجراء بعض الاتصالات عندما

كان يطلب مني ذلك تحت ضغط ظروف عمله، وما أشد ما كان يتعرض إليه من عناء في إدارة شؤون وزارته في ظل حال الفوضى والتسيّب والتردّي التي كانت تهيمن على كل زاوية في لبنان. ورافقت خليل غير مرة إلى لقاء بعض قادة جيش لبنان العربي، واجتمعنا معاً في إحدى المرات مع يوسف منصور، رئيس أركان جيش لبنان العربي في مقره على كورنيش المزرعة للبحث معه في الرسوم الجمركية التي كان يجبيها جيشه في صيدا وغيرها.

وعندما انتخب الياس سركيس رئيساً للجمهورية في ٩ أيار غمرنا بطبيعة الحال فيض من السرور، خالطه شيء من الحزن والخوف معاً بسبب ما رافق الانتخاب وما أعقبه من أعمال عنف بشعة ظلّلت إشراقة المناسبة. ولكن الحقيقة بقيت ناصعة، وهي أننا، كالسواد الأعظم من اللبنانيين غير الملتزمين بأطراف النزاع، أنسوا في انتخاب الياس سركيس مولد أمل جديد.

بعد يومين كان الرئيس سركيس يستقبل المهنئين في فندق كارلتون. فتوجهت وزوجتي للإعراب عن تهانينا وتمنياتنا. فكان استقباله لنا حاراً. وخلال إقامته في فندق كارلتون، وحتى انتقاله إلى منزله في محلة مار تقلا في الحازمية، زرته عدة مرات.

وبعد أن انتقل إلى منزله في الجانب الآخر من خط القتال، كنت أتحدث إليه هاتفيًا من منزل خليل سالم بين يوم وآخر. وبعد فترة وجيزة عاد إلى منطقة بيروت الغربية، ونزل في بيت قدمه إليه أحد أصدقائه بالقرب من نادي الغولف بين الأوزاعي وبئر حسن. هناك عقد اجتماعاً مع كمال جنبلاط، وهناك جمعني مع رجل دين ماروني مقيم في فرنسا هو الأب يواكيم مبارك، وكان يسعى إلى تنظيم حلقة حوار في باريس بين ممثلي أطراف النزاع. وعند تعريف واحدنا إلى الآخر قال الرئيس سركيس عن الأب مبارك إنه صديق شخصي له وأنه صديق لكمال جنبلاط. وقد لمست من تعاملي معه أنه كان رجلاً مخلصاً وشديد الانفتاح ومتفهماً للوضع اللبناني. وقد كلفني الرئيس سركيس إبداء الرأي، بعد التباحث مع الأب مبارك، في تنظيم الحلقة المقترحة وفي مضمون ورقة العمل التي يمكن أن تطرح عليها. لم يمكث الرئيس الياس سركيس في ذلك المكان سوى بضعة أيام عاد بعدها إلى منزله في محلة مار تقلا. أما مبادرة الأب يواكيم مبارك فلم يكتب لها التحقيق وتوقف البحث فيها، حسب معرفتي، عند ذلك الحد.

بعد انتخاب الرئيس سركيس تسارعت الأحداث وتدهور الوضع الأمني تدهوراً مريعاً. اشتعلت كل المحاور على خطوط المواجهة بين شطري العاصمة (خطوط التماس) وتجدد القصف العشوائي المتبادل بين المنطقتين، وانفجر الوضع مجدداً في

زحلة، وكذلك في الشمال، ودخلت القوات السورية إلى لبنان وأخذت تتقدم عبر البقاع فاحتلت مواقع لها في منطقة زحلة في مستهل حزيران ١٩٧٦ وراحت تتقدم سالكة طريق صوفر، بحمدون، عالية، ثم توجهت إلى صيدا، وكان القتال الشديد يرافق تقدمها في كل مكان، مخلفاً الضحايا والدمار والتشريد على أوسع نطاق. وقتل سفير الولايات المتحدة الأميركية فرنسيس ميلوي، ومعه مستشاره الاقتصادي روبرت ويرينغ، في الجانب الغربي من بيروت وهما في طريقهما لمقابلة الرئيس سركيس في ١٦ حزيران. وقبل ذلك كانت ليندا جنبلاط، شقيقة كمال، قد قتلت وجرحت كريمتاها برصاص مسلحين اقتحموا منزلها في الجانب الشرقي من بيروت. وأقفل مطار بيروت الدولي في ٢٧ حزيران إثر سقوط وابل من القذائف أطلقت عليه من الشطر الشرقي من العاصمة وضواحيها. واشتد الطوق المضروب حول المخيم الفلسطيني في تل الزعتر، في عمق بيروت الشرقية، واستعر القتال بعنف رهيب حول المخيم وفي المناطق المجاورة على محاور النبعة وبرج حمود، وشب حريق هائل في مصفاة الزهراني وخزاناتها قرب صيدا في ٩ تموز بنتيجة القصف الذي تعرضت له من القوات السورية التي كانت ترابط على مشارف المدينة وتتأهب للزحف عليها، واندلعت النيران في خزانات النفط المكرر في منطقة الدورة، شمال بيروت في ٢٣ تموز فوقعت البلاد في حال من الشح الخانق في موفور البنزين وسائر المحروقات. كل ذلك، وغيره، وقع في مسلسل من التدهور المريع خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت انتخاب الرئيس سركيس. والناس جميعاً في حال من الهلع والارتياع والذهول، قلّ بينهم من لم يكن له في حصاد ذلك العنف المجنون نصيب. أما نصيبي منه شخصياً فكان في فقد أعز صديق لي: خليل سالم.

كنت خلال تلك الفترة أتردد على الرئيس المنتخب في منزله في مار تقلا، وكانت زوجتي ليلى تصرّ أحياناً كثيرة على مرافقتي للاطمئنان على سلامتي. وكنا نتجشم المخاطر في اجتياز خطوط المواجهة عند نقطة المتحف. وكان يلقانا أمام مستشفى أوتيل ديو في الجانب الشرقي من العاصمة العقيد ميشال ناصيف الذي كان يلازم الرئيس سركيس. فكان يرسله للقائنا حتى لا نتعرض لمكروه على يد المسلحين، ومنزل الرئيس سركيس في مار تقلا كان يطل مباشرة على منطقة مخيم جسر الباشا وتل الزعتر وقد أصيبت شرفته مرة بقذيفة طائشة. ولما كانت معركة تل الزعتر لا تزال محتدمة بضراوة متناهية، وحتى لا نتعرض لقذائف طائشة، كنا عندما نجتمع مع الرئيس المنتخب في منزله ننتحي زاوية من غرفة الاستقبال تجعل بيننا وبين الوادي، حيث تدور رحى القتال، حائطين.

صبيحة يوم الجمعة في ٣٠ تموز ١٩٧٦، عرّجت، على جاري عادتي في أكثر

الأيام خلال تلك الفترة، على خليل في منزله قبل أن يغادره إلى مكتبه. استقبلني باشّ الوجه كما عهدته دائماً، معتذراً لتأخره لحظة في الاستجابة لطرقاتي على الباب لأنه كان يتحدث على الهاتف. وجلسنا على الشرفة التي أحاطها بجدار زجاجي وفرشها بأثاث وثير أنيق. وكان يجد متعة خاصة في الجلوس في ذلك الركن من المنزل، نظراً لجدّته.

خضنا كالعادة في حديث عفوي حول الوضع المتردي في البلاد، وتدرجنا في حديثنا إلى الكلام عن صديقنا المشترك الرئيس المنتخب. فأشرت على جليسي أن يخابره، لعلّه بحاجة إلى أي منا أو لكلينا، ففعل. فقال الرئيس سركيس لخليل إن جوزف أوغرليان النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، سوف يقوم بزيارته في منزله في مار تقلا في اليوم التالي، ورغب إلينا أن نكون معه لنشارك في الاجتماع.

رأى خليل أن يبلغ هشام الشعار، مدير عام قوى الأمن الداخلي، ويطلب منه تزويدنا بمواكبة من رجال الشرطة ترافقنا عبر المنطقة الغربية حتى خطوط التماس. أما على الجانب الآخر من خطوط التماس، فيواكبنا موفد من الرئيس، حسب المألوف. عندما كنت أذهب وخليل وحدنا لم نكن بحاجة إلى مواكبة من الشرطة. وكان خليل يمازحني قائلاً: «طالما نحن في القطاع الغربي من بيروت فأنا في حمايتك، وعندما نعبر إلى القطاع الشرقي فأنت تحت رحمتي». ولكن بغية الاطمئنان إلى عدم تعرض نائب الحاكم إلى أي ازعاج رأى خليل وجوب تأمين من يرافقنا من الشرطة في تلك الرحلة.

وعند حوالى الساعة الثامنة والنصف خرجنا من المنزل معاً. سألته ما إذا كان بحاجة إلى أن أوصله بسيارتي إلى مكتبه المؤقت في مبنى وزارة الاقتصاد، فنفى شاكراً، وأردف أنه قد يكون ذلك اليوم في حاجة إلى استعمال سيارته في بعض التنقل. في الواقع أنني كثيراً ما كنت أصطحب خليل وشقيقته جهاد عندما كان يعز وجود البنزين في السوق، فأوصله إلى مكتبه بعد أن نكون قد أودعنا جهاد في طريقنا مدرسة الأنترناشيونال كوليدج حيث كانت تزاول التدريس، ولكن شقيقته لم تكن في المنزل ذاك الصباح. وقبل أن نفترق أمام المنزل على الطريق، دعاني إلى أن أتبعه إلى مكتبه إذا لم يكن من أمر خاص يشغلني. فاعتذرت قائلاً إنني قاصد ابنة شقيقتي جمانة، وإنني سوف أعود للقائه في مكتبه قبل الظهيرة.

وقُبيل الظهر، قصدت خليل في مكتبه فوجدت مساعديه من موظفي وزارة المالية في ذهول وارتياع. وبادرني أحدهما من فوق بينما كنت أرتقي الدرج المؤدي إلى مكتب خليل «ألم تعلم؟ خليل مخطوف. اعترضوا طريقه وهو في طريقه إلى المكتب ومضوا به إلى جهة مجهولة».

لأول وهلة اجتاحني نزوع إلى عدم تصديق ما سمعت، إلا أن رد فعلي ذاك ما لبث أن تلاشى أمام فيض غامر من الارتياع والوجل والذعر. فهرعت لتوي إلى منزل رئيس الوزراء رشيد كرامي في محلة الصنوبرة (وكان انتقل إليه مؤقتاً لأن المحلة التي يقوم فيها منزله الدائم كانت قريبة من خطوط القتال) فوجدته جالساً ومعه اثنان من مساعدي خليل في وزارة المالية. فأكّد لنا أنه لن يدخر جهداً في السعي إلى تأمين الإفراج السريع عن خليل. ثم خابرت الرئيس المنتخب من منزل الرئيس كرامي، فطمأنني هو أيضاً أنه سيبذل كل ما يستطيع لتأمين سلامة خليل وعودته. وعلى مدى ثلاثة أيام كان ديدني الإلمام على منزل رئيس الوزراء مرتين كل يوم للاستفسار منه عن الجديد في قضية اختفاء خليل، ومكالمة الرئيس سركيس على الهاتف مرتين أو ثلاث مرات مستطلعاً ما يمكن أن يكون قد تناهى إليه حول الموضوع. وكانت زوجتي تلازمني في تنقلاتي واتصالاتي، لعلمها بما كان لخليل في نفسي من منزلة. كنت أسمع من الرئيسين كلاماً عاماً مطمئناً، ولكن لم يكن في كلامهما من الأخبار الموضوعية ما كان يدعو إلى الاطمئنان الحقيقي. مع ذلك فإنني كنت أكثر من مستعد لتقبل كل كلمة مطمئنة أسمعها. فعندما قال لنا الرئيس كرامي مرة، مثلاً، إذ لمس القلق الشديد يستبد بنا، إن عدم تبلغنا خبراً سيئاً عن مصير خليل حتى تلك اللحظة هو في حد ذاته ظاهرة إيجابية، لم نتردد في تقبل المنطق وتصديقه ولو على غير ثقة واطمئنان، وزرت ريمون إده مرة في منزله لألتمس منه المساهمة في المساعي المبذولة، فأجابني بنبرة لم تخل من الانفعال أنه يبذل قصارى جهده وما في اليد حيلة.

وبعد ظهر الإثنين في الثاني من آب، عقب زيارتي المعتادة لرئيس الوزراء، أجريت المكالمة الهاتفية المعتادة مع الرئيس المنتخب الياس سركيس. فكان جوابه بصوت خفيف وعميق: «الخبر الذي عندي يا سليم مفجع». بالطبع فهمت قصده. فوضعت سماعة الهاتف مكانها وانفجرت باكياً. فذاك أعز صديق لي يغيب ولن يعود. وكم كنت أتمنى لو لم أعرفه في حياتي، لكان في ذلك اليوم مجرد اسم جديد يضاف إلى لائحة شهداء تلك الحرب القذرة.

صباح ذلك اليوم المشؤوم وُجدت سيارة شقيقته، التي كان يستقلها في موقف إحدى ثكنات الشرطة (ثكنة الحلو) بين سيارات مهجورة أودعت ذلك المكان في انتظار من يطالب بها. فكانت جثة خليل محشورة في صندوق السيارة الخلفي. فدعي ابن عمه إيلي سالم، وهو عميد كلية العلوم والآداب في الجامعة الأميركية في بيروت إلى التعرف إليها. وقد أفاد التقرير الطبي أن الوفاة قد حدثت قبل يومين أو ثلاثة ـ وربما مباشرة بعد اختطافه ـ وأن أربع رصاصات اخترقته.

في اليوم التالي شيع خليل إلى مثواه الأخير في مسقط رأسه بطرام، في منطقة الكورة. بعد أن أجريت له ثلاثة مآتم دينية، أولها في كنيسة قرب مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، حيث كان جثمانه مسجى منذ اكتشافه، وثانيها في كنيسة في الأشرفية، وثالثها في بلدة بطرام. وقد حضرت المأتم الأول الذي جمع حشداً كبيراً جداً من الناس. وكان فيه الرؤساء السابقون للوزارة صائب سلام وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح والوزير غسان تويني وريمون إده. أما الغائب الكبير، ربما لأسباب أمنية، فكان رشيد كرامي، رئيس الوزراء الذي كان وزيراً للمالية، التي كان خليل مديرها العام.

بصرف النظر عن هوية مرتكبي الجريمة الشنعاء، وبصرف النظر عن الدوافع المباشرة للجريمة، وكلها ما زالت من الغوامض التي لم يكشف النقاب عنها، فإن اغتيال خليل، وعلى ذلك النحو البشع، أوحى للجميع بأنه محاولة لضرب التعايش في منطقة صمد فيها العيش المشترك بأروع صوره على الرغم من كل حوادث العنف الطائفي التي لطخت جبين الشعب اللبناني.

وخلال فترة التدهور الأمني المريع تلك، قرر مجلس جامعة الدول العربية تشكيل قوات أمن عربية رمزية وإرسالها إلى لبنان للمساهمة في إعادة الأمن إليه، وبحلول شهر تموز كانت قد وصلت إلى لبنان دفعتان من تلك القوات مع بعض الآليات. كانت طلائعها من العسكريين السعوديين والسودانيين، وقد انضمت إليهم فيما بعد قوات من اليمن وليبيا. عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً خاصاً في القاهرة في ٣٠ حزيران للبحث في الوضع اللبناني، وصدرت عن الاجتماع قرارات تؤكد على وقف إطلاق النار وتعزيز قوة الأمن العربية. ولكنها بقيت غير ذات فعالية تستحق الذكر.

وكثرت زياراتي إلى الرئيس سركيس بعد ذلك، فكان عليّ أن أجتاز خطوط التماس أحياناً كثيرة لا أقل من مرتين أو ثلاث في الأسبوع. وبعد غياب خليل سالم أضحت زوجتي ترافقني في تلك الزيارات وتلازمني في أكثر تنقلاتي، ولم أجد سبيلاً لإقناعها بأن لا داعي لذلك وإنها تجشم نفسها من المشقة ما لا نفع منه ولا طائل. وكان الرئيس المنتخب في أكثر الأحيان لا يشعر بوجودها معي، إذ كانت تنتحي جانباً في شقة شاغرة في المبنى وتشغل نفسها بشيء ما، كمطالعة صحيفة، ريثما أفرغ من لقائي مع الرئيس سركيس.

وكنا نعبر من منطقة إلى أخرى عن طريق المتحف. كنا نسلك الطرق الفرعية الداخلية وننفذ منها إلى طريق المتحف على مسافة ٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر من تقاطع المتحف، متحاشين السير على طريق المتحف من أوله نظراً لما كان يتعرض إليه من

قصف وقنص. وعند نقطة النفاذ إلى طريق المتحف كنا نتوقف على حاجز لقوات المرابطين، وكان المسلحون هم الذين يحددون لحظة انطلاقنا بعد التثبت من هدوء الحال، وكانوا يوصوننا بالتزام الجانب الأيسر من الطريق في حذاء الرصيف لأن ذلك يجعلنا أقل تعرضاً للنار، كما يوصوننا باجتياز التقاطع، حيث نقطة الخطر الأكبر بأقصى سرعة ممكنة. ومرت فترة كان أنبوب المياه وسط التقاطع مصاباً والماء تندفع منه بقوة في نافورة ترتفع فوق الرؤوس، مما كان يحملنا على تشغيل مسّاحات الزجاج الأمامي للسيارة عند اجتيازنا التقاطع. وعند وصولنا إلى حاجز لمسلحي الأحرار على مقربة من مستشفى أوتيل ديو كنا نجد العقيد ميشال ناصيف في انتظارنا دائماً مبعوثاً من الرئيس المنتخب لتأمين سلامتنا.

وذات يوم كنت وزوجتي عائدين من زيارة إلى الرئيس المنتخب، وعند وصولنا إلى حاجز الأحرار طلب منا العقيد ناصيف بعد أن تحدث إلى المسلحين، أن نتريث حتى يكون السفير السوفياتي قد اجتاز قادماً من المنطقة الغربية، كي لا نصادف عائقاً في اجتيازنا إذا ما التقينا موكب السفير في منتصف الطريق المحفوف بالمخاطر. وبعد لحظات، جاء السفير، وقبل أن يصل إلى الحاجز الذي نقف عنده سقطت قذيفة وسط التقاطع الذي كان خلّفه وراءه قبل لحظات. وبعد دقيقتين قيل لنا إن الطريق أصبح آمناً وإن بإمكاننا الانطلاق . ولم أدر سر معرفتهم.

وذات مرة كان الوضع الأمني في غاية التردي عند نقطة العبور في منطقة المتحف، وكدت أنكفىء عائداً إلى منزلي عندما خطر لي أن أتصل بهشام الشعار، مدير عام قوى الأمن الداخلي، لعلَّ بإمكانه إيصال ورقة كنت أعددتها للرئيس سركيس بناء على طلبه تتضمن بعض ما توصلت إليه من نتائج في دراسة متطلبات إعمار لبنان بعد الحرب. فعرض الشعار أن أصحبه في العبور إلى المنطقة الأخرى فأحمل الورقة بنفسي إلى الرئيس سركيس، وبالفعل سار أمامي بسيارته وعبرنا من خلال ثكنة مصالح الجيش التي يقع طرفها في منطقة وطرفها الآخر في المنطقة الأخرى. ومنذ ذلك الوقت درجنا على التنقل بين المنطقتين عبر تلك الطريق.

أما الدراسة المتعلقة بإعادة إعمار لبنان فقد أجريتها بعد لقاءات مكثفة أجريتها مع كبار المسؤولين في مختلف دوائر الدولة ومصالحها أستطلعهم حال مختلف القطاعات الاقتصادية والمرافق العامة وأبحث معهم في حاجاتها ومتطلبات ترميمها أو إعادة بنائها أو تنشيطها أو تطويرها. وكنت أجتمع بمن كان منهم في منطقة بيروت الغربية في مكاتب مجلس الخدمة المدنية، حيث كان المكتب المؤقت لرئيس الوزراء، وأجتمع بمن كان منهم في منطقة بيروت الشرقية في إحدى قاعات القصر الجمهوري في بعبدا. وكانت

ثمرة ذلك النشاط مذكرة تعرض رؤية معينة لإحياء القطاع الخاص في لبنان وتقديرات أولية لمتطلبات الدولة من أجل ترميم المرافق العامة أو إعادة بنائها. وقد نشرت صحيفة «السفير» نص الدراسة في عدديها الصادرين في ١٧ و٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٦. ولعلها حصلت على نسخة منها عن طريق أحد المسؤولين الذين كنت أتداول معهم في مضمونها.

وإذ كثرت تنقلاتي بين شطري العاصمة، لفت نظري صهري سامي الحص، يوماً إلى أن ذلك قد يثير شبهات البعض. وفي ظل سطوة السلاح والمسلحين، التي كانت سمة المرحلة، من يدري، فقد يحمل ذلك بعض المسيطرين على الساحة إلى الإقدام على عمل غير مسؤول تجاهي. واقترح عليّ أن أُشعر جهاز «الأمن الشعبي»، الذي كانت الحركة الوطنية قد استحدثته، بتنقلاتي حتى لا يكون مجال لسوء تفسير ومن ثَم سوء تصرف. فعرّجت على صديقي المحامي فؤاد شبقلو، الذي كان أحد المسؤولين عن «الأمن الشعبي» في مكتبه في شارع فردان، فعرّفني على سنان برّاج، من «المرابطين» والمسؤولين عن الأمن الشعبي. وأصبحت كلما شئت العبور إلى المنطقة الشرقية أشعرت سنان برّاج فيرسل سيارته الخاصة لمواكبتي حتى نقطة قريبة من خطوط التماس. وكنتُ حريصاً دائماً على عدم ارتداء سترة أو ربطة عنق في تنقلاتي، ولكنني كنت أكمل هندامي وأضعهما قبل دخولي على الرئيس سركيس. ذلك لأنني كنت أشعر أن التأنق لم يكن مستساغاً في الأجواء السائدة آنذاك.

إلى قمة القاهرة

خلال الزيارات المتكررة التي كنت أقوم بها إلى الرئيس في منزله كنت أصادف بعض أصدقائه الشخصيين من الذين لم يكن لي معرفة سابقة بهم. وأذكر منهم النائب رينيه معوض وكريم بقرادوني. وهذا الأخير، وهو وجه معروف من وجوه حزب الكتائب الذين تألّقوا إبان أحداث السنتين الأوليين من الأزمة، شاهدته مرات عديدة عند الرئيس سركيس، وبخاصة بعد تسلمه سدة الرئاسة رسميًا في ٢٣ أيلول، وأذكر أنني كنت يوماً في زيارة الرئيس وكان بقرادوني موجوداً، وكان الحديث قد بدأ يروج في الأوساط السياسية والصحافية حول تأليف حكومة جديدة تخلف حكومة الرئيس كرامي. ولم أكن أتدخل في الحديث، وإنما جلست مصغياً. فإذا بأنظار الحاضرين تتجه نحوي إذ وجه الرئيس سؤالاً مباشراً لي أخذني فيه على حين غرة: «من عساك تختار من الجانب الإسلامي لملء المقاعد الوزارية فيما لو اتجه التفكير إلى تشكيل حكومة من الفعاليات (وقصد أطراف النزاع المحاربين) برئاسة تقي الدين الصلح» فقلت: «إن المحاربين في

الجانب الآخر معروفون. ففيهم «المرابطون» وفيهم حركة المحرومين التي يتزعمها الإمام موسى الصدر وفيهم أعضاء الحزب التقدمي الإشتراكي وغيرهم». فعقّب بقرادوني متسائلاً: «هل هؤلاء يمثلون حقًّا الرأي العام الإسلامي، وهل بالإمكان الإتيان بمثلهم في ظل الصدام القائم بينهم وبين القوات السورية؟» فأجبت ببساطة: «إن شئتم فعاليات مسلحة فهذه هي الصورة».

في ٢٣ أيلول مَثُل الرئيس المنتخب أمام المجلس النيابي لأداء اليمين الدستورية إيذاناً بتسلم الرئاسة، وذلك في جلسة انعقدت في شتورة بسبب تعذر انعقادها في مقر المجلس في ظل الجو المتوتر الذي كان يسيطر على العاصمة إجمالاً وعلى منطقة المتحف حيث مقر المجلس، خصوصاً. وفي آخر لقاء كان لي مع الرئيس قبل موعد الجلسة عرض أمامي مشروع الخطاب الذي أعده للمناسبة. فناقشته بعض محتوياته وأبديت بعض الملاحظات حوله. وقد جاء الخطاب معبراً خير تعبير عن الياس سركيس الذي أعرف في منطلقاته وتوجهاته، في عقله وقلبه.

تميزت الفترة التي أعقبت تسلم الرئيس سركيس سدّة الرئاسة بتطور سريع للأحداث على خطين: خط تصاعد المجابهة العسكرية بين سورية والقوى الفلسطينية وقوى الحركة الوطنية، وخط التحرك المتسارع في اتجاه الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي للبحث في الشأن اللبناني. وفي موازاة هذين الخطين أخذ الوضع العسكري والأمني في المنطقة الحدودية يتدهور بسرعة مذهلة. فسجل شريط الأحداث المتلاحقة التي شهدتها منطقة الجنوب في تلك المرحلة فاتحة لصفحة جديدة في الأزمة اللبنانية أضحت فيها قضية الجنوب تلخص الأزمة اللبنانية بكل أبعادها وتجسد المأساة اللبنانية بأعنف صورها وتضغط على مجرى الأحداث في لبنان والشرق الأوسط وتسيطر على الأجواء السياسية على المستوى الوطني كما على المستوى القومي.

ففي شريط التطورات العسكرية والأمنية: معارك طاحنة واشتباكات ضارية في الجبل بالأسلحة الثقيلة وبمشاركة الآليات بين القوات الفلسطينية والوطنية المشتركة من جهة وبين القوات السورية في بعض المناطق وقوات الجبهة اللبنانية في مناطق أخرى، من جهة ثانية، ساحتها المتن وبحمدون وعاليه وسوق الغرب، ثم دخول القوات السورية صيدا إثر مجابهة عنيفة، وطرابلس واستيلائها على المصفاتين في الزهراني وطرابلس. وفي العاصمة بيروت قصف عشوائي مجنون متبادل بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، وقتال ضار على كل المحاور على امتداد خطوط التماس. اشتداد حمى القتال في الشريط الحدودي، وخصوصاً في منطقة مرجعيون ـ القليعة. ريمون إده تعرض لمحاولة اغتيال ثانية أمام منزله نجا منها بأعجوبة. وكانت الأولى قبل حين عندما طاردت

سيارته سيارة تقل مسلحين من حزب الكتائب وراحت ترشقه بالنار فأصابته في رجله.

وعلى الصعيد السياسي شهدت الحقبة اتصالات كثيفة وواسعة تركزت في معظمها على دمشق، فزارتها وفود الجبهة اللبنانية مرات متعددة ومن المقاومة الفلسطينية ومن التجمّع الإسلامي وزارها وفد من المشايخ الدروز ومفتي الجمهورية اللبنانية وغيرهم.

وعقدت اجتماعات عسكرية في شتورة بين سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية، شاركت فيها جامعة الدول العربية أحياناً بشخص حسن صبري الخولي، ممثل أمينها العام المقيم في لبنان. وبدرت اهتمامات عربية من المملكة العربية السعودية والكويت، وأخذ الرئيس المصري أنور السادات يتحرك في اتجاه الدعوة لمؤتمر قمة عربي. وفي غمار تلك التطورات بدا الرئيس سركيس في مستوى المسؤولية، متحركاً منفتحاً ومتحرراً من أي عقد أو قيود، وظهر في مواقف معينة، وكأنما كان أقرب إلى التنسيق مع المقاومة الفلسطينية منه مع سوريا. حتى أن هاني الحسن، ممثل ياسر عرفات في الكثير من الاتصالات التي تمت خلال تلك الفترة قال يوماً (في ١١ تشرين الأول) «إنني وأنا أعلم ما بذله الرئيس سركيس من جهد للوصول إلى هذا الاتفاق (في شتورا، على ترتيبات عسكرية) لأثمّن موقفه وأقدّر الصعوبات التي يواجهها، والتعليمات لدينا من الأخ القائد أبي عمّار أن نعمل على مساعدته لتخطي الصعوبات ليتمكن من إعادة بناء السلطة الشرعية...» إلا أن الاتفاق المحكي عنه لم ينجز حقيقة ولم يصمد وقف إطلاق النار.

وفي تلك الفترة طاف كمال جنبلاط على بعض العواصم العربية والأجنبية يعرض وجهة نظره، ووجهة نظر الحركة الوطنية وداعياً إلى انعقاد قمة عربية ولو مصغرة، ولو لم تحضر سوريا، وإلى طاولة مستديرة أو حلقة حوار بين الأطراف اللبنانيين لإيجاد حلول للقضايا العالقة بينهم، فتوقف في القاهرة وباريس والجزائر وليبيا.

في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٦ صدر بيان عن الديوان الملكي السعودي يدعو فيه إلى قمة سداسية تعقد في اليوم التالي في الرياض ويشارك فيها رؤساء مصر وسوريا ولبنان وأمير الكويت وملك السعودية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

خلال الأيام التي سبقت انعقاد قمة الرياض انهمك الرئيس الياس سركيس في الإعداد لها انهماكاً كلياً. فانقطعت عن زيارته. وفي ١٦ تشرين الأول ذهب إلى دمشق، ومعه العقيد أحمد الحاج والعقيد ميشال ناصيف وكارلوس خوري، حيث عقد اجتماعاً مع الرئيس السوري حافظ الأسد وانتقل بعدها إلى الرياض. وفيما كان من المنتظر أن تلتئم القمة السداسية مساء ذلك اليوم، أرجئت إلى صباح اليوم التالي، وانصب الاهتمام ذلك المساء على عقد لقاءات ثنائية وثلاثية تمت خلالها مصالحة الرئيسين الأسد

والسادات وترطيب الأجواء بين الرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وفي اجتماع الأحد كُلّف الرئيس بتحضير ورقة عمل للمؤتمر مع ياسر عرفات. وفي هذه الأثناء خفّت حدّة الاشتباكات في الجبل، وصعّدت إسرائيل من ضغطها في الجنوب من خلال القوى المحلية التي تساندها داخل الشريط الحدودي، وبقي الوضع في العاصمة بيروت على حاله من التوتر. وفي ١٨ تشرين الأول اختتم المؤتمر أعماله بإعلان مقرراته.

ولدى عودة الرئيس سركيس إلى بيروت قمت بزيارته فحدثني بإسهاب حول ما جرى في الرياض واسترسل في الحديث عن الأجواء التي سادت المؤتمر وشرح لي النتائج النهائية التي أسفر عنها المؤتمر. وكان مستبشراً باحتمالات المستقبل. وفي نهاية اللقاء دعاني إلى مرافقته إلى مؤتمر القمة العام الذي تقرر عقده بعد أسبوع، في ٢٥ تشرين الأول، للتصديق على مقررات الرياض وإضفاء صفة الإجماع العربي عليها ومن ثَم إقرار الترتيبات اللازمة في إطار جامعة الدول العربية على مستوى القمة لوضع قرار إنشاء قوات الردع العربية وتمويلها موضع التنفيذ. فأبديت استعدادي لتلبية دعوته بكل ترحاب.

قوبلت مقررات الرياض بشيء من الرضى فلسطينيًا وبشيء من التحفظ على صعيد الحركة الوطنية مبعثه الخشية من أن تبقى سوريا هي المهيمنة بمفردها على تكوين قوات الردع العربية، وبشيء من المعارضة من قبل الجبهة اللبنانية بسبب الإيجابية التي أبداها الرئيس سركيس في تعامله مع ياسر عرفات وما يبشر به ذلك من انفتاح في التعامل بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في المرحلة المقبلة وكذلك بسبب عدم تقبل قيادات الجبهة اللبنانية لانتشار قوات عربية في مناطقها كما تقضي مقررات الرياض حكماً. وترافق صدور القرارات مع تدهور مريع في العاصمة باشتداد القصف العشوائي المتبادل بين شطريها، واستمر حال التدهور هذا في أبشع مظاهره حتى حلول ساعة وقف النار التي تقررت في الرياض والتي حدد لها يوم ٢١ تشرين الأول. ولكن مع انحسار موجة العنف في بيروت تصاعدت حدة الاشتباكات في المنطقة الحدودية في الجنوب، وبخاصة على محاور مرجعيون وبنت جبيل والطيري والخيام. وأخذت مساندة إسرائيل للميليشيات الحدودية بالأسلحة والمعدّات تنكشف وتصبح أكثر فأكثر سفوراً.

صبيحة ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٦ توجهت إلى منزل الرئيس في مار تقلا، وحوالى السابعة والنصف غادرنا في رتل من السيارات، وكنت في إحدى السيارات الخلفية، إلى دمشق سالكين طريق سن الفيل، الدورة، إنطلياس، عينطورة، ترشيش، رياق. وعند الحدود اللبنانية السورية كان في استقبال الرئيس سركيس اللواء عبد الرحمن خليفاوي

رئيس الوزراء السوري، وتوجهنا إلى قصر الضيافة في دمشق حيث كان الرئيس حافظ الأسد في استقبال الرئيس سركيس فكانت خلوة قصيرة بين الرئيسين.

وبعد ذلك بقليل وصل الرئيس رشيد كرامي إلى دمشق واجتمع بالرئيس الأسد على انفراد. وبعد ظهر ذلك اليوم التقينا الرئيس كرامي في مطار دمشق، حيث انضم إلى الوفد وانتقلنا جميعاً إلى القاهرة.

كانت مسألة انضمام الرئيس كرامي إلى الوفد قد أثارت لغطاً كبيراً. فبعد أن استبعد من مؤتمر القمة السداسية في الرياض، علت أصوات الاستنكار في الأوساط السياسية الإسلامية، إذ ثار شعور عام بأن في ذلك محاولة خرق لمبدأ المشاركة في الحكم بين رئيسي السلطة وبالتالي تكريس مبدأ الرأس الواحد الذي يجافي العرف المتبع في ظل النظام الطائفي الذي يأخذ به لبنان، ويتعارض مع مطلب أساسي من المطالب الإسلامية التي تمحورت حولها الكثير من الأحداث والنشاطات السياسية. وقال الرئيس كرامي في تصريح أدلى به في ٢١ تشرين الأول إن هناك محاولة للسطو على مركز رئاسة الحكومة وإن ذلك غير ممكن وغير مقبول. وكان في حديث سابق قد روى قصة استبعاده من قمّة الرياض فقال إنّه اتصل بالعسكريين السوريين مُشعراً إياهم بأنّه سيسلك طريق الجنوب إلى دمشق في طريقه إلى الرياض فجاءه الجواب إن الطريق غير آمنة. وعندما أصرّ على الذهاب مبدياً أن معلوماته تفيد أن الطريق سالكة، جاءه الجواب مرة ثانية بأن الطريق غير آمنة. وخلال الفترة الفاصلة بين مؤتمر الرياض ومؤتمر القاهرة، لعِب التجمع الإسلامي دوراً فاعِلاً في الضغط من أجل إشراك رئيس الحكومة في قمّة القاهرة، وقد أجرى التجمع اتصالات لهذا الغرض مع الرئيس سركيس ومع المسؤولين السوريين. فكانت الثمرة انضمام الرئيس كرامي إلى الوفد. وكان في عِداد الوفد كارلوس خوري وأمين عام وزارة الخارجية نجيب الدحداح.

استقبلنا في مطار القاهرة الرئيس أنور السادات، ونزلنا في فندق هيلتون الواقع على مسافة قصيرة من مقر جامعة الدول العربية.

لم يكن لي صفة رسمية في الوفد اللبناني، ولكنني كنت أتصرف عمليًا وكأنني عضو فيه. فحضرت كل اجتماعاته، العلنية منها والمغلقة، وكنت ألزم المقعد الخلفي داخل القاعة بينما كان الرئيس كرامي يجلس مباشرة خلف الرئيس سركيس ويجلس نجيب الدحداح وكارلوس خوري في الصف التالي. وكنت أشعر، عند دخولنا إلى جلسات المؤتمر أن نجيب دحداح يدفعني بمنكبه خشية أن أسبقه إلى المقعد الذي احتله في الصف الثاني بعد الرئيس كرامي. ولم يكن ذلك وارداً في تفكيري أساساً، وكنت أتخذ لنفسي مقعداً خلفياً مع العقيد ناصيف.

وكنت أقضي الكثير من وقتي خارج الجلسات إلى جانب الرئيس سركيس في جناحه نتباحث في شؤون المؤتمر والموقف اللبناني فيه. وطلب منّي أن أجري اتصالاً مع الدائرة العسكرية في جامعة الدول العربية وأبحث مع المسؤولين عنها في النظام المالي الذي يتعيّن على قوّات الردع العربية أن تعتمده، ففعلت. وتابعت الموضوع مع قيادة القوّات في بيروت وأسهمت إسهاماً أساسياً في صياغة النظام الذي اعتمد أخيراً. وفي سياق ذلك التقيت العقيد نبيل قريطم الذي كان أحد كبار ضباط قيادة القوّات. وكان احتكاكي به في ذلك السياق سبباً لإصراري على الإتيان به أميناً عاماً للمجلس الأعلى للدفاع عند إنشائه فيما بعد.

وقد لفت نظري، لا بل حزّ في نفسي، أن الرئيس كرامي لم يكن يتاح له أن يلعب دوراً نشطاً خارج قاعة الاجتماعات للمؤتمر. فكان يقبع في غرفته ولا يشارك في الاتصالات والمشاورات التي يجريها الرئيس سركيس. ولم يكن لي سبيل لمعرفة ما إذا كان يقوم باتصالات خاصة من غرفته وبمعزل عن الرئيس سركيس. فالراهن أن المشاركة لم تكن قائمة على وجه فاعل بين الرئيس سركيس والرئيس كرامي في متابعة شؤون المؤتمر، ولم أكن أرى الرئيس كرامي إلا داخل قاعة المؤتمر وعند انعقاده. وقد تدخل في إحدى جلسات المؤتمر مرّة واحدة عندما طلب الكلام وتحدث من خلف الرئيس سركيس معلقاً على نقطة تتعلق بإمرة قوّات الردع العربية المنوي إنشاؤها وربطها برئيس الجمهورية تحديداً بدل من ربطها بمراجع السلطة الإجرائية المختصة. وكان الإستياء بادياً على وجه الرئيس سركيس من مداخلة الرئيس كرامي، إذ كان يلتفت يميناً نصف التفاتة، وبشيء من الإزورار كما بدا لي، بينما كان يصغي إلى كلام الرئيس كرامي، إلا أنه لم يعقّب عليه. وقد حسم الرئيس الأسد الأمر بالقول إن الوزارات في لبنان تتغيّر وتتبدّل، وهو على غير استعداد لوضع جيشه في تصرف من لا يعرفه. لذلك فهو يصرّ على وضع القوات السورية في تصرف الرئيس سركيس الذي يتمتع بثقته المطلقة.

وشهدت مناقشات المؤتمر تجاذباً حول تكوين قوات الردع العربية، ففيما أبدى الرئيس الأسد بنبرة مفعمة بالثقة بالنفس استعداد سورية للتخلّي عن المساهمة في القوات المقترحة إذا ما تقدمت سائر الدول العربية بمشاركة من جندها توفي كامل العدد المطلوب أي ثلاثين ألفاً، أو لتقديم العدد المطلوب بكامله إذا أعرضت سائر الدول العربية عن المساهمة إطلاقاً في تلك القوات. وفيما اعترض وزير خارجية العراق سعدون حمادي على الوجود العسكري السوري في لبنان أساساً، راح ياسر عرفات يحاول تأمين مزيج من القوات يبقي على المساهمة السورية عند الحد الأدنى الممكن. فناشد ياسر عرفات الرئيس المصري أنور السادات، رئيس الجلسة، أن تشارك مصر في

القوّات، فأبى السادات متذرّعاً بأن مصر لا تستطيع أنْ تستغني عن أي جزء من جيشها في تلك الظروف. وعندما عاود عرفات دعوته للسادات مخاطباً إيّاه بتعابير عاطفية كالمناشدة باسم فلسطين الشهيدة وباسم الدماء العربية الزكيّة وما إلى ذلك، جاء جواب السادات واضحاً وقاطعاً إذ قال ما مؤداه: «أيها الأخ، أبو عمّار، مصر لا تستطيع أن تستغني عن جندي واحد من جيشها، وأنت تعلم أن جبهة المواجهة مع إسرائيل تترامى على امتداد قناة السويس». فلم يحسم المؤتمر موضوع تشكيل القوّات وترك أمره للتفاهم بين لبنان وجامعة الدول العربية.

واختتم المؤتمر في ٢٦ تشرين الأول ببيان وقرارات تتبنّى مقررات الرياض وتتضمّن نصًّا يتعلّق بتمويل نفقات قوّات الردع العربية ودعوة إلى إسهام الدول العربية كل حسب إمكاناتها في إعادة تعمير لبنان، وسجّل البيان الختامي قلق القادة العرب البالغ إزاء الوضع في الجنوب اللبناني والاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة عليه.

وفي ٤ تشرين الثاني أصدر الرئيس سركيس قراراً بتعيين العقيد أحمد الحاج قائداً لقوّات الردع العربية. وفي ٨ تشرين الثاني وجه الرئيس سركيس رسالة إلى اللبنانيين عبر التلفزيون إيذاناً ببدء قوّات الردع العربية الدخول والانتشار تطبيقاً لقرارات القمّة، داعياً الجميع إلى التعاون معها وتسهيل مهمتها. وفي ٩ تشرين الثاني ظهرت طلائع قوات الردع على مشارف بيروت في نقاط استطلاع. في هذه الأثناء كانت الانتكاسات الأمنية تتنقل بين الشوف والعاصمة والشمال. ومع انتشار القوات العربية من ثَم في بيروت ومختلف المناطق بدأت الحال الأمنية تهدأ تدريجيًّا، ولو أنّ الوضع بقي معرضاً للانتكاس هنا وهناك وسجل حوادث لم يخل بعضها من الخطورة، واستمر الوضع في المنطقة الحدودية في الجنوب في التدهور، وكان يزداد معه القلق في كل الأوساط وعلى كل الصعد. وأخذ الاقتناع يتوطن في نفوس الجميع أن الجنوب مرشح لأن يظل الجرح الفاغر والنازف حتى ولو نجحت قوّات الردع العربية في السيطرة على سائر المناطق اللبنانية وفرض الأمن والاستقرار فيها.

وفي خانة الإيجابيات سجلت التطورات دخول قوّات الردع العربية منطقة الشوف في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٦ ثم دخول العاصمة.

في هذه الأثناء كان موضوع تأليف أول حكومة في عهد الرئيس سركيس يستأثر باهتمام متزايد، وأخذت متابعته تحتل مكان الصدارة على صفحات الصحف أحياناً كثيرة.

إلى رئاسة الحكومة

كان موضوع الحكومة في الواقع قد أخذ يكتسب قدراً متزايداً من الاهتمام اليومي في تفكير الرئيس سركيس. وفي حين كانت بعض الصحف تزجّ باسمي في تقديراتها حول المرشحين المرجّح تكليفهم بتولّي رئاسة الحكومة، ربما سنداً إلى مشاركتي في قمة القاهرة، فإنّ شيئاً من مثل هذا الحديث لم يجرِ بيني وبين الرئيس. ففي الوقت الذي كانت تردد بعض الصحف اسمي بين المرشحين الأكثر ترجيحاً، وكانت أحياناً تطرح اسم العقيد أحمد الحاج، قائد قوات الردع العربية، إلى جانب اسمي وأحياناً ترجِّح تكليفه هو، فاتحني الرئيس سركيس يوماً قائلاً: «أريد يا سليم أن أكلفك بتولي حقيبة في الوزارة المقبلة، فأيّة حقيبة تختار لنفسك. الخيار لك أنت». وأردف بما يشبه الاعتذار، كأنما كان محرجاً تجاهي بما كانت تنشره الصحف حول احتمالات تكليفي برئاسة الحكومة: ««الظرف ويا للأسف لا يسمح اليوم بإسناد رئاسة الوزراء لك شخصياً في هذه المرحلة».

فأجبت الرئيس على الفور: «إنّ رئاسة الوزراء لم تخطر لي ببال. أما إذا كان لا بد لي من الاشتراك في الحكومة، فإنّني لا أرغب في تولي أي حقيبة، وإنما أؤثر الاضطلاع بمسؤولية وزير دولة لشؤون الإنماء والإعمار، ذلك لأنني كنت صاحب فكرة إنشاء مجلس للإنماء والإعمار ويهمني أن أطوِّر المشروع وأخرِجه إلى حيّز التنفيذ وأشرف على أعماله في مرحلة انطلاقه». فقال «فليكن ما تشاء».

وكان خلال تلك الفترة يتداول معي عندما نكون على انفراد في الأسس العامة التي يمكن أن يتم عليها تشكيل الحكومة الأولى في عهده، والبدائل المطروحة فيما يختص برئاسة الحكومة وتكوينها. ولم يكن يستبعد تكليف أحد رؤساء الوزراء السابقين ولعل اسم الرئيس تقي الدين الصلح كان هو الأبرز في ذلك الحين. وكان يرغب رغبة أكيدة في إشراك ممثلين عن الأطراف المسلحة في حكومة موسّعة من ٢٤ وزيراً، ١٨ منهم يتولّون حقائب وزارية والستة الباقون بصفة وزراء دولة تسند إلى كل منهم مهمات تتعلق بشؤون هامّة أفرزتها الأحداث، فيكون هناك وزير دولة لشؤون المهجرين وآخر لشؤون الإنماء والإعمار وآخر لشؤون التعليم العالي وآخر للشؤون العربية المتصلة بتنفيذ مقررات الرياض والقاهرة على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين وعلى صعيد العلاقة مع السوريين وعلى صعيد المساعدات الإعمارية، وغير ذلك من الشؤون. أما الحقائب فكان في تفكيره أن يتولّى أهمّها ممثلون عن الفاعليات التي اشتركت في النزاع المسلّح. ولكن المأزق الذي كان يواجهه في تحقيق هذا المأرب هو أنّه كان واثقاً من الجهة التي

تمثل الجانب المسيحي في الحكومة، فهي الجبهة اللبنانية، إلا أنه لم يكن قادراً على حسم مسألة تمثيل الجانب الإسلامي. فبعد أن تصادمت الحركة الوطنية مع سوريا وهُزِمت أمام قواتها برزت شخصيات إسلامية من خارج الحركة الوطنية وأخذ نجم التجمع الإسلامي يتألق. فمن جهة لم تعد الحركة الوطنية هي الممثل الوحيد للجانب الإسلامي ، ومن جهة ثانية، أمام جِدة المعارضة السورية لم تعد الحركة الوطنية مرشحة أساساً للمشاركة في الحكومة الجديدة ولا حتى بعضو واحد. وبسبب هذه الإشكالات والتعقيدات اضطر الرئيس سركيس إلى الإقلاع عن فكرة تشكيل حكومة موسّعة يشارك فيها على نحو أساسي ممثلون عن المتحاربين، واستقر رأيه على حكومة تتكون من غير السياسيين.

بدأ التلويح أمامي باحتمال تكليفي ترؤس الحكومة في مستهل كانون الأول ١٩٧٦. وكنت قبل أيام قد التقيت عباس شومان، زوج أمينة سرّي في المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي، ابتسام، وكان صديقاً للدكتور مصطفى خالد شقيق مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، فقال لي إنّه مُكلّف بسؤالي عن مدى استعدادي لقبول منصب رئاسة الحكومة فيما لو عُرِض عليّ. فأجبت بأن الأمر لم يُعرض عليّ وهو غير مطروح. ولكن الأمر، على ما بدا، كان موضع تشاور بين رئيس الجمهورية ومفتي الجمهورية.

في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ كان لي لقاء مُطوّل مع الرئيس سركيس، خضنا خلاله حد يث الحكومة وتأليفها وتكوينها وسياستها. وكان لأول مرّة صريحاً في الإعراب عن عزمه على تكليفي تأليف الحكومة الأولى في عهده. لم نتناقش طويلاً قبل أن يرسو رأينا على الإقلاع عن فكرة الحكومة الموسعة، تلافياً لمحاذير الوقوع في متاهات تمثيل أطراف النزاع، وبالتالي الاكتفاء بحكومة من ستة أو ثمانية أعضاء. ونظراً لِبُعدي عن الممارسة السياسية، وبالتالي عدم معرفتي شخصيًا بأكثر وجوه السياسة في البلد، كان عليه هو أن يطرح البدائل في بحث أسماء المرشحين لدخول الحكومة. لم أختلف معه على فؤاد بطرس نظراً إلى معرفتي السابقة به وإعجابي بالموقف المسؤول النزيه والوطني الذي اتخذه خلال المفاوضات التي جرت مع شركة مدريكو لتكرير النفط عام ١٩٧١ وكُنت آنذاك أُشارِك في المفاوضات ضمن فريق الدولة اللبنانية إلى جانب صديقي صائب الجارودي، وزير الاقتصاد ورفيقي خليل سالم مدير عام وزارة المالية، وكان هو يشارك في المفاوضات بصفته محامياً عن الشركة. ومما عزّز إعجابي بموقفه ذاك الخيبة التي أصابتني من موقف محامي شركة الآي بي سي لتكرير النفط في الشمال، الشيخ خليل الخوري، عندما كنا نجري مفاوضات مع الشركة وكان في تمثيله للشركة لا

يبدي أدنى استعداد لتفهم مصلحة الدولة اللبنانية.

وكنت أنا الذي طرحت اسم ميشال ضومط، نظراً لمعرفتي به من خلال عضويته في مجلس إدارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي الذي كنت رئيساً له. وآثرت فريد روفايل على خلافه من المرشحين الموارنة الذين طرح الرئيس سركيس أسماءهم نظراً لمعرفتي شخصيًا به من خلال عملي رئيساً للجنة الرقابة على المصارف ثم رئيساً للمصرف الوطني للإنماء. وحبّذت صلاح سلمان على سائر المرشحين الدروز الذين طرح أسماءهم نظراً لما عرفته عنه خلال تمرّسه بالوزارة ضمن الحكومة الأولى في عهد الرئيس سليمان فرنجية، حكومة الرئيس صائب سلام، والتي شارك فيها صديقاي صائب الجارودي والياس سابا. وحبّذت أمين البزري على سواه من الذين طُرحت أسماؤهم من الطائفة السنّية نظراً لما كنت أعرفه عنه من خلال صديقنا المشترك خليل سالم، الذي كان يكنّ له احتراماً كبيراً. وفضّلته على شقيقه فؤاد لاعتبار السن، إذ كنت أميل إلى الأصغر سنًا من أجل إضفاء صفة الشباب على الوزراء قدر الإمكان. لم يكن لي معرفة بالدكتور أسعد رزق ولم يكن في جعبتي بديل عنه فرضيت به من غير جدل. أما الدكتور إبراهيم شعيتو فكنت أنا المسؤول عن الإتيان به، ولم يحسم أمره إلا ساعة تشكيل الحكومة. كان المطروح المهندس كامل علي أحمد ممثلاً للرئيس كامل الأسعد. فاعترضت عليه عندما علمت أنه كان مرشحاً في آخر دورة للانتخابات النيابية إلى جانب الرئيس الأسعد. ولما كُنّا نتوخّى إبعاد الطابع السياسي قدر الإمكان عن الحكومة فقد اعتبرت أنّ ارتباطه المكشوف بالرئيس الأسعد سيكون مسيئاً إلى صورة الحكومة من هذه الناحية. سألنا الرئيس الأسعد، وكان معنا في اللحظة الأخيرة من ساعة تشكيل الحكومة في ٩ تشرين الثاني، عن بديل فلم يرشّح سوى الدكتور إبراهيم شعيتو. طلبنا منه التفكير بمرشح آخر يكون اختصاصه غير الطب، نظراً لوجود طبيبين في التشكيلة، فجزم بأنّه لا يملك اسماً آخر، مُردفاً القول: «هذان هما مرشّحاي. فإذا لم يلاقيا هوى عندكم فاختاروا من تشاؤون من دون أن تسألوني رأيي». أخذنا ذلك على محمل الإنذار بنفض اليد من الحكومة فقبلنا ترشيحه. وقد وجدنا في دخول شعيتو بعض التمويه على تمثيل الأسعد. وذلك على اعتبار أن شعيتو كان نائباً حتى عام ١٩٧٢ واقترع في دورة ١٩٧٠ لمصلحة الرئيس سركيس خلافاً للرئيس الأسعد الذي اقترع آنذاك لمصلحة سليمان فرنجية.

في اجتماعنا المُطول يوم ٦ كانون الأول اتفقنا على التشكيلة الوزارية (باستثناء الوزير الشيعي الذي حُسم أمره قبل دقائق من إعلان التأليف) وقال لي الرئيس أنّه سوف يجري مشاورات نيابية موسّعة خلال اليومين التاليين، يكون فيها غنى عن مشاورات

أجريها أنا بعد التكليف فتكون المشاورات التي يجريها هو للتكليف والتأليف معاً، وأكد لي أن ذلك سيكون مقبولاً في الظرف الاستثنائي القائم. وقد وافقته الرأي على ذلك، وكنت أدرك تمام الإدراك أن الجو السياسي العام في البلاد كان محكوماً بنوع من التفويض المُطلَق للرئيس سركيس، كما كان الجو العربي وربما كذلك الجو الدولي، وأنّ الوزارة المنتظرة هي الوزارة التي يريدها الرئيس، وكان معروفاً أن أي مشاورات تعقد لم يكن يُقصد منها إلا مراعاة جانب المجلس النيابي شكلاً لما في ذلك من تعبير عن احترام لما كان يتيسر من الممارسة الديمقراطية، ولم يكن من الوارد التفريط فيها.

ومساء الثامن من كانون الأول ١٩٧٦ كلفني الرئيس بتشكيل أول حكومة في عهده.

حوالى السابعة مساء ذلك اليوم تحدث معي الرئيس سركيس على الهاتف ودعاني إلى الحضور إلى منزله. كان في منزلي في الدوحة جمع من الأقارب والأصحاب. فتطوّع صهري سامي الحص باصطحابي إلى منزل الرئيس في سيارته الصغيرة التي كان يقودها بنفسه.

وفي الثامنة بُلِّغت وسائل الإعلام الرسمية النبأ، فأذاعته الإذاعة اللبنانية، التي كانت تبث من منطقة الصنائع، في الثامنة والخامسة والثلاثين. وعدت إلى منزلي الذي وصلته بعد العاشرة فوجدت حشداً من الأقارب والأصدقاء والصحافيين. فتقبلت من جميع الحاضرين عبارات التهاني والتمنيات وصافحتهم فرداً فرداً، وبعضهم استقبلني بالعناق.

تحلق حولي مندوبو الصحف والتلفزيون. وكان النائب عثمان الدنا قد همس في أذني عند مغادرتي المنزل متوجهاً لمقابلة الرئيس: «سوف يطلب الصحافيون منك تصريحاً. حاذر من الانبهار أمام كاميرا التلفزيون وحافِظ على رباطة جأشك، لأنّها بالفعل تُبهر». فكانت كلماته ما زالت تطرق أذني عندما جلست لأواجِه مندوبي الصحافة والتلفزيون للمرة الأولى في حياتي. فأدليت بالتصريح الآتي الذي أنقله كما ظهر في الصحف صباح اليوم التالي، والذي أوجزت فيه تطلعاتي:

«أشكر فخامة الرئيس على ثقته بتكليفي تشكيل أول حكومة في عهده، وأول حكومة بعد الأحداث الدامية، وأرجو أن أوفّق بتشكيل حكومة تكون بمثابة فريق عمل واحد ينهض بالمسؤوليات المترتبة على المرحلة الدقيقة التي يعيشها لبنان في مستهل عهد نرجو أن يتمكّن من إرساء الأسس لبناء لبنان الجديد. وإذا كان لي من كلمة أقولها في هذه المناسبة، فإنني أوَد أن أهيب باللبنانيين، نوّاباً وأحزاباً وتجمعات، ومختلف

الفئات وبأكثريتهم الصامتة، الالتفاف حول الرئيس والحكومة لكي نتمكن من قيادة لبنان إلى شاطىء الأمان. إنّ لبنان في حاجة إلى التوحيد بعد الفرقة التي أوقعتها الأحداث بين أبنائه، والحكومة ستكون بإذن الله حكومة جمع وتوحيد. ولبنان بحاجة إلى إعادة بناء اقتصاده ومؤسساته ومرافقه، وستكون هذه الحكومة حكومة عمل وبناء. ولبنان اليوم في حاجة أيضاً إلى حل المشاكل والمعضلات التي خلّفتها الأزمة، والحكومة ستكون حكومة التصدّي بالجهد والعمل والإيمان لكل هذه التحدّيات. المطلوب أن نتعاون جميعاً من أجل أن يبقى لبنان موطن المحبة والإخاء وموطن العزّة والسيادة وموطن العدل والمساواة وموطن الأمن والاستقرار. لقد اقتضت منا المحنة أعظم التضحيات وسيقتضي منا الإسلام أعظم التضحيات، وإن من نوع آخر. فإعادة البناء عمليّة طويلة وشاقّة تستوجب من الجهد والتفاني والعمل الدائب ما لن يضن الشعب به على وطنه. وفقنا الله لما فيه خير هذا البلد».

وكانت زوجتي ليلى قد اتصلت بمجرّد تبلغها الخبر بابنتي الوحيدة وداد التي كانت في تلك الفترة تبيت في الجامعة الأميركية في بيروت تحاشياً للمخاطِر الأمنيّة في التنقّل اليومي على الطريق. بالطبع غَمَرت وداد نشوة عارمة عندما تبلّغت الخبر، كما أخذت الفرحة زميلاتها من الطالبات الداخليات فأخذن، كما تروي ابنتي، يتناوبن على تجاذبها حتى أنهكنها من التعب.

اتصلت بمدير عام رئاسة الوزارة عمر مسيكة ودعوته لمرافقتي في اليوم التالي في الجولة المألوفة على رؤساء الحكومات السابقين. ونظراً لصعوبة الاتصال هاتفياً في ذلك الظرف قمنا بزيارتهم على غير موعد مسبق، معتمدين على أن يكون خبر عزمنا على زيارتهم قد سبقنا إليهم من خلال الصحف والإذاعات وسائر وسائل الإعلام.

قُبَيل التاسعة من صباح اليوم التالي وصلنا إلى منزل مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عرمون، فكان قد غادر منزله إلى مكتبه في دار الإفتاء في بيروت. فلحقنا به إلى هناك. في العاشرة زرت الرئيس رشيد كرامي، وبعده على التوالي الرئيس عبد الله اليافي الذي فوجىء بقدومي، ثم أمين الحافظ وكان يقيم في فندق بريستول، ثم الرئيس تقي الدين الصلح. عرّجت بعد ذلك على مقر رئاسة الوزراء في مبنى مجلس الخدمة المدنية، حيث التقيت بعض المديرين ثم زرت الرئيس رشيد الصلح في محلة برج أبي حيدر. وأذكر أن رشيد الصلح، بعد أن التقط المصورون صورة لي معه وخرجوا، أشار إلى أحد أتباعه بإغلاق الباب علينا ثم التفت إليّ وقال: «عليك أن تلتزم الحذر من أولئك المصورين. فقد التقط لي أحدهم مرّة صورة غادرة قبل أن أتمكن من إكمال هندامي». وكان منزله آنذاك صغيراً ضيّقاً.

وعند الظهر اختتمت جولتي بزيارة الرئيس كامل الأسعد في منزله في قرية بلونة. على رأس جبل داخل المناطق الشرقية، حيث لجأ بعد أن أصبحت إقامته في منطقة بيروت الغربية غير محمودة بسبب مواقفه السياسية.

وفي طريق عودتي إلى منزلي، عرّجت على صيدلية خلدة، التي كنت أتزود منها بمعظم حاجاتي من الأدوية، وما أكثرها، فصادفت الحلاق الذي كان يقيم في قرية حارة الناعمة قبل أن تحتدم معركة الدامور والناعمة، وكنت أرتاد محله لقصّ شعري. وكُنت أراهن على أن لا يشاهدني أحد في ذلك الوضع، أو على أنّ من يشاهدني لن يتعرف إليّ. وبالفعل لم يشاهدني سوى الصيدلي، الذي لم يكن غريباً عني.

مساء اليوم التالي، أي في ٩ كانون الأول ١٩٧٦، توجّهت إلى منزل الرئيس سركيس. وبعد وصولي استدعى الرئيس كامل الأسعد ليشهد مولد الحكومة الجديدة وللاتفاق معه نهائياً على ممثله في الحكومة. ثم استدعى الوزراء المعينين والتقطت الصورة التذكارية التي غاب عنها أمين البزري الذي كان موجوداً خارج البلاد وإبراهيم شعيتو الذي كان موجوداً في الجنوب ولم يكن يتوقع دخوله الحكومة.

بعد سنوات، وتحديداً في أيلول ١٩٨١، وكان قد مضى على خروجي من الحكم نحو سنة، زرت فؤاد بطرس لتهنئته بالسلامة واستعادة العافية بعد عملية جراحية في القلب أجراها في الولايات المتحدة الأميركية، وتوقف في باريس للراحة في طريق عودته إلى بيروت، وكنت آنذاك في العاصمة الفرنسية لحضور اجتماع لمجموعة الاستثمار العربية والدولية التي انتخبتُ رئيساً لها بعد مغادرتي الحكم. قابلني فؤاد بطرس بكثير من العاطفة الصادقة وتدرج في حديثه معي إلى عِتاب المحب قائلاً: «يا حبذا لو أكملت الطريق مع الرئيس سركيس حتى نهاية العهد». فقلت له: «دعك من هذا الحديث يا فؤاد. لا أريد أن أخوض في موضوع قد يكون مزعجاً وأنت ما أنت فيه من حال صحية». فأردف قائلاً: «عندما أعلن الرئيس سركيس لي عزمه على تكليفك بتأليف أول حكومة، ولم تكن معرفتي بك كافية للحكم عليك، قال لي الرئيس إنك مبدئي وصلب الموقف. ولكنني لم أتصور أن الصلابة تبلغ بك ذلك الحد الذي يحملك على الافتراق عن الرئيس».